الأمم المتحدة

A/73/PV.106

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١٠٦

الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/73/L.109)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسواتيني لعرض مشروع القرار A/73/L.109.

السيد ماسوكو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار A/73/L.109، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠“.

ما زالت الملاريا تشكل تحديا صحيا هائلا للمجتمع العالمي. وحسب التقرير عن الملاريا في العالم لعام ٢٠١٨ الصادر مؤخرا عن منظمة الصحة العالمية، بلغت الإصابات بالملاريا في عام ٢٠١٧ حوالي ٢٠٠ مليون حالة في جميع أنحاء العالم، سُجل أكثر من ٩٠ في المائة منها في أفريقيا. ويقع ١١ بلدا من البلدان التي تتحمل القسم الأكبر من عبء الملاريا العالمي في قارتنا. كما يكشف التقرير عن عدم كفاية مستويات الحصول على الأدوات والتدخلات المنقذة للحياة فيما يتعلق بالملاريا والتي لا يزال استخدامها غير كاف. ويرسم التقرير صورة قاتمة لأفريقيا ويدعو إلى تكثيف مكافحة هذا المرض. ولذلك، فإننا نرنو إلى شركائنا لدعم جهودنا الرامية إلى النجاح في القضاء التام على الملاريا. ونتطلع باهتمام كبير، في ذلك الصدد، إلى مؤتمر إعادة تمويل الصندوق العالمي المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر في مدينة ليون الفرنسية. وستبقى أفريقيا ملتزمة بالقضاء على الملاريا. ويجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا سنويا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لمناقشة الإجراءات المتخذة والمساءلة في سياق جهود المنطقة لمكافحة الملاريا ولإعادة تأكيد التزامهم بالقضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ويحتفظ مشروع القرار هذا العام بالصيغة اللغوية التي استُخدمت في العام الماضي ما عدا عدد قليل من التحديثات التقنية وفقرات جديدة تسلط الضوء على التطورات الراهنة. ويعترف مشروع القرار بالاستجابة المستهدفة للملاريا القائمة على النهج المسمى ”من كبر العبء إلى عِظم الأثر“، باعتباره نهجا تقوده البلدان بغية تنشيط وتيرة التقدم والعودة إلى مسار بلوغ أهداف الاستراتيجية التقنية العالمية بشأن الملاريا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ في البلدان المثقلة بالأعباء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان التي تتوطن فيها الملاريا على تعزيز نظمها الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع الدول الأعضاء. ونقدر مشاركتها البناءة وبما أبدته من روح توافق طوال عملية التفاوض. ونحث جميع الوفود إلى الانضمام إلينا في سعينا إلى الإبقاء على مشروع القرار كمبادرة سنوية.

كما أدعو الوفود التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار الأعوام السابقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/73/L.109، المعنون ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠.“

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/71/L.60: أذربيجان، أنتيغوا وبربودا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، غيانا، ليبيا، ميانمار، نيكاراغوا، هايتي.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.109؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.109 (القرار ٣٣٧/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يود أن يتكلم شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتُخذ للتو.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم الولايات المتحدة إلى التوافق في الآراء بشأن القرار ٣٣٧/٧٣ مُعترفةً بالحاجة إلى تعزيز مراقبة الملاريا ونوعية البيانات المتعلقة بها، وتحث المجتمع العالمي المعني بمكافحة الملاريا على استخدام البيانات من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وبالنظر إلى تدفق البيانات والتقدم في تطوير منتجات جديدة لمكافحة الملاريا، فإن حكومة الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات لكفالة تطور التوصيات التقنية العالمية بوتيرة تواكب البيانات الواردة والتقدم في مجال البحوث والتطوير.

وفيما يتعلق بخطة عمل أديس أبابا، تشير الولايات المتحدة إلى البيان الشامل الذي أدلينا به شرحا للموقف في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالغايات المتعلقة بمكافحة الملاريا الواردة في أهداف التنمية المستدامة، فإن الوثيقة تشير خطأ إلى تلك الغايات على النحو المتفق عليه في جميع أجزاء الوثيقة. ونشدد على أن خطة عام ٢٠٣٠ غير ملزمة ولا تُوجِد أو تمس حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي ولا تنشىء أي التزامات مالية.

وفيما يتعلق بمناشدات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لمتطلبات اتفاقية ستوكهولم بشأن

الملوثات العضوية الثابتة، نلاحظ أن أحكام الاتفاقية لا تنطبق إلا على الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية. وكما ذكرنا على مدى عدة سنوات متتالية، من غير الملائم أن تتناول وثيقة من وثائق الأمم المتحدة العمل الجاري أو المقبل لمنظمة التجارة العالمية أو أن تقوض الولاية والعلميات المستقلة لتلك المنظمة. إن مناقشة المسائل المتعلقة بقاعدة منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تعديل المادة ٣١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في الفقرة ٣٢، مناقشة غير متوازنة ومنحازة، ومن غير المناسب أن تدعو الأمم المتحدة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراء بشأن هذه المسائل. وكما كان الحال في العام الماضي، تضطر الولايات المتحدة إذن إلى النأي بنفسها عن الفقرة ٣٢، ونصر على أن إدراج هذه الصيغة اللغوية في القرار لا يشكل أساسا للمفاوضات المقبلة.

وأخيرا، نرى أن من المؤسف أن العديد من المفاوضات قد توقفت بسبب نفس المسائل المحيطة بالمكية الفكرية التي تلهب بشكل لا لزوم له مناقشة تحديات صحية خطيرة. وقرار هذا العام بشأن الملاريا يسلط الضوء على الطريقة التي اختارت بها بعض البلدان السعي إلى تحقيق أهداف أخرى، حتى عندما تكون ذات صلة ضئيلة أو غير ذات صلة بالموضوع قيد النظر. وفي حالة الملاريا، نلاحظ أنه بالنسبة للأدوية المضادة للملاريا المدرجة على قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية، لا توجد براءة واحدة في بلد واحد لا تزال سارية المفعول. ولذلك فإن المكية الفكرية ليست عائقا أمام الوصول إلى تلك الأدوية المضادة للملاريا. غير أنه من المهم أن المكية الفكرية ضرورية لتطوير أدوية جديدة، بما في ذلك الأدوية التي نحتاج إليها لعلاج الملاريا عندما تنشأ مقاومة لنظم العلاج الحالية. لذلك يساور الولايات المتحدة القلق من أن التهديد باستخدام الرخص الإلزامية لهذه الأدوية أو استخدامها في المستقبل سيعيقان أنشطة البحث والتطوير التي ستكون ضرورية لإنقاذ الأرواح في المستقبل.

ونطلب أن يكون هذا البيان جزءا من المحضر الرسمي لأعمال هذه الجلسة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/73/L.110)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان ليعرض مشروع القرار A/73/L.110.

السيدة أتيفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): بالنيابة عن وفد تركمانستان، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة والمثمرة في المفاوضات التي أسفرت عن النص الموضوعي لمشروع القرار المعنون ”السنة الدولية للسلام والثقة ٢٠٢١“، الوارد في الوثيقة A/73/L.110.

بعاني عالمنا في الوقت الحاضر من شكل حاد من متلازمة نقص الثقة. ويشهد العالم بأسره أزمة الثقة في المؤسسات الوطنية وفي الدول الأخرى التي أنشأت نظاما عالميا. وقد صار التعاون فيما بين البلدان أقل تحديدا وأكثر تعقيدا. والثقة في الحوكمة العالمية هشة أيضا، إذ أن مشاكل القرن الثاني تتجاوز مؤسسات وتفكير القرن العشرين. ولذلك، نعتقد أن من الضروري والمناسب من حيث التوقيت تقديم مشروع القرار.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يتضمن ١٢ فقرة من الديباجة و ٦ فقرات من المنطوق، أولها تعلن ٢٠٢١ السنة

الدولية للسلام والثقة. والغرض من مشروع القرار هو حشد جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والثقة فيما بين الدول، لا سيما من خلال الحوار السياسي والتفاهم والتعاون، بغية تحقيق السلام المستدام والتضامن والوئام. ويهيب مشروع القرار أيضا بالمجتمع الدولي مواصلة المساعدة في تعزيز السلام والثقة في العلاقات بين الدول كقيم تعزز التنمية المستدامة والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان؛ ويمثل السلام والثقة القبول والاحترام، ويجسدان التفاهم المتبادل والاعتراف بالتنوع في جميع أشكاله العديدة. إن التنوع يثري ويعزز مقومات الحياة نفسها، والاعتراف بالتنوع يكفل التعايش السلمي بدرجة أكبر حتى من التسامح. وأثبت التاريخ مرارا أن اتخاذ قرارات بالإعراض عن سبيل السلام، وتبني آراء متطرفة بأي شكل كان، يمكن أن يؤدي إلى نشوب النزاعات والسخط، وفي نهاية المطاف، يفضي إلى حرب ومعاناة يعجز عنهما الوصف. وعلى العكس من ذلك، يمكن للسلام والثقة أن يخففا من وطأة هذه الآثار أو الحيلولة دون حدوثها. ولهذا السبب من الأهمية بمكان النظر إلى السلام والثقة بصفتهما عنصرين أساسيين في العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم، وفي بعض أجزاء منها لا يزال من الصعب جدا إنجاز مهمة إحلال السلام.

ونرحب بكون أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حافزا قويا في هذا المجال، إذ إنها تتضمن، بأي طريقة كانت، العديد من الإشارات إلى السلام. وعلى وجه التحديد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد على تعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإنشاء ثقافة السلام. ونعتقد أن تحقيق نتائج مجدية كبيرة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع لبلوغ أهداف التنمية المستدامة هي أمر ممكن إنجازه بشكل كامل في ضوء ما حققه عملنا فعلا. وإذ نسلم بأن النهج القائم على الثقة يمكن أن يساعد على تحقيق التعايش السلمي، نرى أن السلام والثقة بجميع أشكالهما يمكنهما أيضا أن يساعدا على تيسير إقامة العلاقات الودية في المستقبل بين الدول على أساس مبدأ الثقة المتبادلة، وأن يكملا عمل الأمم المتحدة على مختلف المستويات في تعزيز ثقافة السلام.

وفي الختام، نود القول أنه لئن كان هناك العديد من العقبات التي تحول دون إرساء ثقافة السلام والثقة، فإن التغلب عليها أمر ممكن. ونرى أنه في عالمنا المتغير من الملح جدا القيام بمهمة إقامة علاقات جيدة فيما بين الدول والمحافظة عليها، وتعزيز روح الشراكة والتعاون ذي المنفعة المتبادلة. ونعتقد أن هذه المبادرة تسهم بشكل كبير في التنمية إقامة حوار يستند إلى الاحترام المتبادل والثقة فيما بين الدول والشعوب وعلى قدم المساواة. ونشكر الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.110، المعنون ”السنة الدولية للسلام والثقة، ٢٠٢١“

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.110، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الأردن، أرمينيا، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تشاد، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، زمبابوي، ساموا، السودان، صربيا، الصومال، الصين، عمان، غيانا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، ليبيا، ليسوتو، المغرب، ملاوي، منغوليا، ميانمار، اليونان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.110؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.110 (القرار ٧٣/٣٣٨).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

مشروع القرار (A/73/L.111)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كابو فيردي ليعرض مشروع القرار A/73/L.111.

السيد فيالو روشا (كابو فيردي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض، في إطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/73/L.111 بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية“، باسم الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية: أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو وموزامبيق، وبلدي كابو فيردي.

وهذا العام، تحتفل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالذكرى السنوية العشرين لعلاقتها مع الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٩ منحتها الجمعية العامة مركز مراقب من خلال القرار ٥٤/١٠ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. والجماعة هي حيز يجمعه استخدامه المشترك للغة البرتغالية وأولوية السلام والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والعلاقات الثقافية. وهي اليوم جماعة تتألف من حوالي ٣٠٠ مليون شخص موزعين في أربع قارات. والبرتغالية هي خامس لغة يُتحدث بها على نطاق واسع في العالم، ومساهم رئيسي في تعزيز تعدد اللغات على الصعيد العالمي، وهو موضوع تعتز به الأمم المتحدة. فمن جهة، تتمثل أهداف الجماعة في تقوية الحوار السياسي والدبلوماسي فيما بين دولها الأعضاء، وزيادة التعاون فيما بينها في جميع المجالات وتعزيز اللغة البرتغالية. ومن ناحية أوسع نطاقا، تلتزم بتعزيز التعاون مع الدول الأخرى والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

عقدت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مؤتمر قمتها الثاني عشر في سانتا ماريا، كابو فيردي، يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، حيث كرر رؤساء الدول والحكومات التأكيد، في جملة أمور، على الصلاحية الكاملة للالتزامات الواردة في الإعلان التأسيسي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ ورحبوا باختيار ”الناس والثقافة والمحيطات“ موضوعا للمؤتمر، والتزموا بتعزيز الحوار السياسي، وتبادل الخبرات، والتعاون بهدف تعزيز ما حققته جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من إنجازات في تلك المجالات؛ وناقشوا النهوض بعملية التنقل والتداول داخل منطقة الجماعة، وهي أداة ممتازة لتعزيز التفاهم المتبادل بين بلدان جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومواصلة بناء مواطنة الجماعة؛ كما وافق رؤساء دول وحكومات الجماعة على منح مركز المراقب المنتسب لثمانية بلدان جديدة، ما رفع عدد المراقبين إلى ١٨.

ويهدف مشروع القرار A/73/L.111، الذي نوجه انتباه الجمعية العامة إليه اليوم لاعتماده، إلى تعميق شراكة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مع الأمم المتحدة من خلال التعاون الإقليمي وسعياً إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام. ويشير مشروع القرار إلى أهمية مشاركة

المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع المحلي. كما يحيط مشروع القرار علماً، مع التقدير، بالتزام جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويُسلّم بأثر الظواهر الجوية الشديدة وبأهمية المساعدة الإنسانية التي قدمت مؤخراً لبلدان تابعة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مثل موزامبيق، التي تضررت من إعصار إداي، وكابو فيردي التي شهدت جفافاً شديداً.

ويشدد مشروع القرار على أهمية الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بما فيها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لتحسين التنسيق والتعاون في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام. ويكرر في هذا السياق التأكيد على ضرورة كفالة أن تواصل غينيا – بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار، ويرحّب باستمرار دعم المجتمع الدولي في رصد الحالة السياسية في غينيا – بيساو. ويشمل ذلك الدور الذي تؤديه المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية – وكذلك تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

ختاماً، وباسم الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للبلدان التي أسهمت في إغناء نص مشروع القرار ولتلك التي شاركت في تقديمه. ونود أن نطلب أن يُعتمد المشروع من دون تصويت.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.111، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.111، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إستونيا، إسواتيني، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سيراليون، شيلي، صربيا، طاجيكستان، غامبيا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.111؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.111 (القرار ٣٣٩/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ص) من البند ١٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

النهوض بالمرأة

مشروع القرار (A/73/L.115)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.115. وقبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحّب الولايات المتحدة بمشروع القرار A/73/L.115 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وستنضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماده. فمنظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان يؤدون دوراً حاسماً في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. والمجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان هم عيوننا وآذاننا في الميدان ويقومون بدور حاسم في تنفيذ الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، نرحب بالإشارات الواردة في النص إلى مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية ونحث على إدماجه في العملية بأكملها كونه ذا أهمية حيوية لنجاحها. ويسر الولايات المتحدة أن ما لا يقل عن ثلاثة من ممثلي المجتمع المدني سيخاطبون الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر المقبل. ولا بدّ للمجتمع المدني من إسماع صوته في جميع مراحل العملية، بما في ذلك في مناسبات مثل جلسة التحاور لأصحاب المصلحة المتعددين ومنتدى المساواة بين الأجيال.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لدى بعض الدول الأعضاء لتقييد مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة، وهو اتجاه رأيناه في مختلف الهيئات وفي القرارات المتعلقة بطرائق العمل، لا سيما خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن خيبة أملها إزاء الطريقة التي جرى التعامل بها مع عملية التفاوض على مشروع القرار هذا فيما يتعلق بإدراج المدافعين عن حقوق الإنسان في النص. وقد تفاوضنا بصورة بناءة ولكن بحزم طوال العملية، ولا سيما فيما يتعلق بالإبقاء على الإشارة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الإشارة ظلت قائمة في النص خلال جولتين لإجراء الموافقة الصامتة، إلا أنها حُذفت من النص النهائي في عملية غير شفافة. وكان حذفها هو ما يفضله عدد قليل من الوفود، ونشعر بخيبة أمل شديدة لأن آراءها أُخذت في الاعتبار على حساب رأي أغلبية الأعضاء الذين كانوا يؤيدون الإبقاء على تلك الإشارة.

وإذا لم نستطع أن نشمل المدافعين عن حقوق الإنسان في قرار بشأن الطرائق التي ينبغي أن نكفل بها مشاركتهم في مناقشة عملهم، فينبغي لنا إعادة تقييم عملنا هنا في الأمم المتحدة. إن استبعاد شركاء هامين للغاية من مناسبات رئيسية مثل الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين يتعارض مع روح وهدف المنظمة. ولا تزال الولايات المتحدة في حيرة من أمرها إزاء عدم وضوح مواقف بعض الدول الأعضاء بشأن هذا المصطلح، خاصة بالنظر إلى أن الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان قد مرّ على اعتماده أكثر من ١٠ سنوات. ونحثّ جميع الدول الأعضاء على مقاومة هذا الاتجاه المثير للقلق في جميع المفاوضات المستقبلية وعلى الكفاح بشدّة أكبر من أجل إسماع أصوات شركائنا من المجتمع المدني ومن المدافعين عن حقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت أو شرح الموقف قبل التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون A/73/L.115، ”نطاق الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وطرائق عقده،

وشكله وتنظيمه‘‘. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.115 بدون تصويت؟

اعتُمد مشروع القرار A/73/L.115 (القرار ٧٣/٣٤٠).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتشاطر بعض الأفكار بشأن القرار ٧٣/٣٤٠، الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، والذي جاء نتيجة مفاوضات شاقة ومستفيضة ودليلا على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥.

وأود أن أشكر السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني والسفير كريغ جون هوك، الممثلان الدائمان لقطر ونيوزيلندا، على عملهما الممتاز وقيادتهما لعملية بالغة التعقيد. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء على الروح البناءة والمشاركة التعاونية طوال المفاوضات. إن الطرائق التي اتفقنا عليها توفر لنا أساس متين لإجراء تقييم مشترك بطريقة مفتوحة وشفافة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلا عن الثغرات والتحديات المتبقية. وإنني أدرك أن الدول الأعضاء تناولت بشكل مستفيض مسألة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد الذين دعمت جهودهم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وما يرتبط بهما من حقوق الإنسان. ويسرني أنه بالموافقة على الفقرة ٦ من منطوق القرار، فقد أكدت الدول الأعضاء أهمية جميع الجهات الفاعلة لمؤتمر بيجين+٢٥، بما في ذلك جدول أعمال حقوق الإنسان الذي هو جزء لا يتجزأ منه. وأشكر جميع الدول الأعضاء على روح التوافق تلك.

(*تكلمت بالإسبانية*)

كان إعلان ومنهاج عمل بيجين معلمين تاريخيين في تحقيق التمكين والمساواة لجميع النساء والفتيات. وبيجين+٢٥ فرصة فريدة لنا لإحراز مزيد من التقدم في الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالمساواة والتنمية والسلام الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تعمل هذه المناسبة لتعزيز السياسات والإجراءات المطلوبة على وجه الاستعجال لكفالة تطوير جميع النساء والفتيات لكامل إمكاناتهن وبناء حياة تلبي تطلعاتهن.

وبإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لبيجين، يمكننا أيضا أن نؤكد من جديد التزاماتنا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن حتى نتمكن من حل ما نواجه من تحديات على الصعيد العالمي. وهذا أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن ٢٠٢٠ سيتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وبصفتي رابع امرأة أتولى رئاسة الجمعية العامة، أود أن أعرب عن سروري لاتخاذ هذا القرار. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكين المرأة من المتطلبات الأساسية لبناء مجتمعات عادلة ومستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تعد بتحقيق مستقبل أفضل لجميع الناس، نساء ورجالا على السواء.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل الموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أقرأ هذا البيان باسم ألبانيا، أستراليا، الأرجنتين، البوسنة والهرسك، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، جورجيا، آيسلندا، ليختنشتاين، المكسيك، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بيرو، صربيا، سويسرا، جمهورية مولدوفا، أوكرانيا، أوروغواي، وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٧٣/٣٤٠، ”نطاق الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وطرائق عقده، وشكله وتنظيمه“. وسوف ينهي هذا الحدث الهام سنة من تحديد المبادرات والإجراءات اللازمة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتوفر الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين الزخم لنا جميعا – الدول والمجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص – لتوحيد القوى وتجديد التزاماتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن على استعداد لأداء دورنا وندعو جميع الشركاء إلى أن تحذو نفس الحذو.

تؤدي منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان دوراً رئيسياً في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. إن منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان هم عيوننا وآذاننا في الميدان ويقومون بدور حاسم في تنفيذ الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بإشارة النص إلى مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية. ما لا يقل عن ثلاثة من ممثلي المجتمع المدني سيدلون بكلمات أمام الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر المقبل. إنهم سوف يؤدون دورا هاما في جميع المناسبات الأخرى، بما في ذلك جلسة الاستماع التفاعلية بين أصحاب المصلحة المتعددين ومنتدى المساواة بين الأجيال. وهذا اعتراف واضح بالإسهامات الكبيرة التي يقدمها المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والمنظمات الأهلية والجماعات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها الفتيات والشابات والنقابات، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لدى بعض الدول الأعضاء لتقييد مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة، وهو اتجاه شهدناه في مختلف الهيئات وفي القرارات المتعلقة بطرائق العمل، لا سيما خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ولن تقبل هذه المجموعة أبدا هذا النوع من ممارسات التخويف وسوف تقف مع جميع المنظمات والأفراد الذين يتعرضون للهجوم بسبب ما يؤيدون من أفكار أو بسبب شخصهم. كما نحث الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو في القرارات المقبلة حتى لا نواجه هذه المسألة مرة أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/73/956)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروض على الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/73/956) ومشروع قرار وارد في الفقرة ٩١ من التقرير.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الافتتاحية قبل أن نشرع في النظر في مشروع القرار.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

في بداية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وبعد مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء، قمت بإدماج تنشيط الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، كأحد أولوياتي الرئيسية. وطوال الدورة، عقدت مداولات بشأن هذا الموضوع في محافل رسمية وغير رسمية ومحافل مبتكرة، من اجتماعات الفريق العامل

المخصص واجتماعات المكتب إلى جلسات مينغا التحاورية الصباحية والمناقشات مع الرؤساء السابقين للجمعية العامة التي نظمها مكتبي في شباط/فبراير وتموز/يوليه لاستخلاص الدروس المستفادة ودعم عملية الانتقال إلى خلفي.

وأدليت بكلمة أمام الفريق العامل المخصص خلال مناقشته العامة في ٢٨ شباط/فبراير وأمام المناقشة المواضيعية بشأن أساليب عمل الجمعية العامة في ٢٧ آذار/مارس وأمام المناقشة المواضيعية المكرسة لتعزيز الشفافية والمساءلة والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة في ٣٠ نيسان/أبريل.

ويسرني أننا أحرزنا هذا العام مزيداً من التقدم وحققنا نتائج ملموسة في عدد من المسائل، بما في ذلك تبسيط نص مشروع قرار الفريق العامل في حد ذاته. لقد خفضنا عدد فقرات المنطوق إلى ٦٢ مقابل ١٠١ السنة الماضية؛ وهذا أمر يستحق التصفيق. ولدينا الآن قرار بأن يؤدي الأمين العام المعيّن اليمين أمام الجمعية العامة خلال احتفال التنصيب باستخدام النص بما في ذلك في مرفق مشروع القرار.

وقد أحرزنا أيضاً تقدماً بشأن عملية المواءمة من خلال التقييم المستكمل لتحديد مجالات تغطية أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الجهود الأولية المبذولة خلال الدورة لوضع المعايير الممكنة لتحديد أوجه التداخل والازدواجية حيثما تبين أنها موجودة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سعادة السيدة ماري شاتاردوفا، الممثلة الدائمة للجمهورية التشيكية، وسعادة السيدة ماريا هيلينا لوبيز دي جيسوس بيريز، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي، على عملهما الشاق وقيادتهما في تنفيذ هذه الولاية، وأشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة.

يتجسّد التقدم المحرز أيضاً في عناصر أخرى من مشروع القرار. وهذا يشمل صيغة تتعلق باحتياجات الحد من عدد المناسبات الرفيعة المستوى فضلاً عن المناسبات الجانبية على هامش المناقشة العامة. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على الأهمية الفائقة للمناقشة العامة ونستفيد إلى أقصى حد من الاجتماع السنوي الفريد لقادة العالم. ويشمل ذلك العقرار المتعلق بضمان أن تكون جميع اجتماعات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية متاحة لدخول الممثلين من ذوي الإعاقة وجلوسهم فيها – وهي إحدى توصيات اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين التي أنشأتُها والتي يقودها باقتدار سعادة السيد والتون ألفونسو ويبسون، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، وسعادة السيد بارك تشول – جو، نائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا – والطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير شامل خلال الدورة الرابعة والسبعين عن سبل تحسين إمكانية الوصول إلى مقر الأمم المتحدة. وهي تتضمن الإشارة إلى القرار المتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار ٢٩٩/٧٣)، الذي اتُّخذ في وقت سابق من هذا العام تحت إشراف سعادة السيد برهان غفور، ممثل سنغافورة، والسفيرة السابقة لآيسلندا، السيدة بيرغديس إليسدوتير.

تشكّل هذه الذكرى فرصة ذهبية لتقوية عزمنا على تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. وقد شعرتُ بالامتنان لأن الجهود الرامية إلى التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية التي تُستخدم لمرة واحدة في مقر الأمم المتحدة ونشر أعمال الجمعية العامة على جمهور أوسع قد حظيت بالاعتراف في النص. لقد كانت العملية التي وضعناها نتيجة للجهود التعاونية العالية التي تشارك فيها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الخارجيون وفريقي الدؤوب والمبتكر.

وأخيراً، يسرني أن الفريق العامل قد تمكّن من اختتام أعماله قفي وقت أبكر مما فعله في العام الماضي بعد سلسلة من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن عدة جولات من المشاورات. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لسعادة السيدة سيما سامي بحوث، الممثلة

الدائمة للأردن، وسعادة السيد ميشال مليناز، ممثل سلوفاكيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأهنئهما وأشكرهما على قيادتهما القديرة وعملهما الدؤوب.

وأعتقد أن هناك الكثير مما يمكننا وينبغي لنا القيام به لتعزيز فعالية الجمعية العامة، وهي الهيئة الأولى المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة، برلماننا للبشرية، وكفالة أن يكون عملها مدعوماً بنشاط من جانبنا نحن الشعوب. ويحدوني الأمل في أن يتذكر جميع من يدخل إلى قاعة الجمعية العامة واجبنا تجاههم من خلال الملصق الذي وضعناه للاحتفال بالتوقيع على الميثاق، الذي جرى في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥. إن الملصقات والتوقيعات الرمزية لإعادة الالتزام ستُعرض خارج القاعة هذا الأسبوع وستبقى في موقعها طوال الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. فلنتذكر هذا الالتزام عندما يأتي القادة ليتكلموا في هذه القاعة في غضون بضعة أيام ولنعمل معاً من أجل تعزيز الأمم المتحدة التي تخدمنا نحن الشعوب بصورة أفضل.

(*تكلمت بالإسبانية*)

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، الوارد في الفقرة ٩١ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/73/956).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧٣/٣٤١).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للوفود لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين.

السيدة أبو شاويش (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بعملية المواءمة، على النحو المبين في الفقرات ١١، ١٢، ١٣، ٢٧ و ٢٨ من المنطوق.

في البداية، تود المجموعة أن تعرب عن عميق تقديرها للميسرين، الممثلين الدائمين لكل من الجمهورية التشيكية وتيمور – ليشتي، ولفريقيهما على جهودهم الدؤوبة في تيسير عملية التشاور الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر والاتساق بين عمل الجمعية العامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة مفتوحة وشفافة.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة التأكيد على أهمية الحفاظ على ضمان الشفافية والانفتاح والطابع الحكومي الدولي لهذه العملية في ما سيأتي من عمل. وتدرك المجموعة أهمية عملية المواءمة في تنشيط أعمال الجمعية العامة فضلاً عن جعل عملنا أكثر فعالية وأكثر صلة بالجميع، خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة عام ٢٠٣٠ بأكملها، مع التركيز على البلدان النامية.

وندرك أيضاً أن التغلب على الثغرات القائمة والحد من الازدواجية وخلق أوجه التآزر اللازمة والمنتجة، التي تشكل أهدافاً رئيسية لعملية المواءمة، سوف تسهم في تنشيط التنفيذ الكامل والفعال الذي نسعى إليه جميعاً. لقد شارك الفريق بصورة بناءة ونشطة في جميع مراحل عملية المواءمة. وقد نقلنا مدخلاتنا في هذا الصدد إلى الميسرين المشاركين من أجل التقييم المقترح لعملية تحديد المجالات. وبذلك نكون قد وافقنا على أن نحيط علماً بالتقييم المستكمل لتحديد المجالات المشمولة لهذا العام بوصفه مرجعاً متطوراً لتناقشه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

ومع ذلك، فإننا نواصل التشديد على الحاجة إلى مزيد من التفصيل والتحليل لأهداف التنمية المستدامة بشأن بنود

جدول الأعمال والبنود المتفرعة عنها لضمان اتساقها مع خطة عام ٢٠٣٠. إن مثل هذا التحليل يغوص إلى أعمق من التحقق من أن عنوان البند أو القرارات يتوافق مع بعض أهداف التنمية المستدامة؛ فلا بد من أن يكون تحليلاً موضوعياً قائماً على المحتوى.

وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد على أن عملية المواءمة لا يمكن أن تُفهم في سياق أهداف التنمية المستدامة فحسب، ولكن أولاً وقبل كل شيء من حيث صلتها بخطة عام ٢٠٣٠ ككل، التي تشكّل أهداف التنمية المستدامة جزءاً منها. وإلا فإن المسائل ذات الصلة التي تغطيها الخطة والتي لا ترد في أي من أهداف التنمية المستدامة أو غاياتها ستخرج من عملية المواءمة.

وكما اقترح الميسران المشاركان المعايير الممكنة لتحديد التداخل والازدواجية حيثما يتبين وجودها، لا تزال المجموعة أنه من السابق لأوانه مناقشة هذه المعايير في هذه المرحلة. وقبل أن نفعل ذلك، فإننا بحاجة إلى تحليل مفصل ودقيق وشامل لأهداف التنمية المستدامة وبند جدول الأعمال.

ويجب مواصلة تطوير مجموعة المعايير في الوقت المناسب حتى يتم التوصل إلى توافق الآراء بشأن الأساس الذي يجب أن يستند إليه اتخاذ أي قرار في ذلك الصدد بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن العملية قد تطورت بطريقة غير متوازنة لأن جميع الجهود التي بذلت حتى الآن جرت من أجل وضع المعايير لتحديد أوجه الازدواجية و/أو التداخل المحتملة ولم يتم السعي لوضع معايير لتحديد الثغرات المحتملة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. ولكن انطلاقا من روح المرونة والتعاون وافقت المجموعة على أن تحيط علما بالجهود الأولية لهذه الدورة لوضع المعايير الممكنة لتحديد جميع أوجه التداخلات والازدواجية حيثما تبين وجودها.

وتود المجموعة التأكيد على ملكية وقيادة الدول الأعضاء في تلك العملية. وتشدد المجموعة على أن هذه العملية لا يمكن أن تحكم مسبقا على الحق السيادي للبلدان والمجموعات في طرح المسائل و/أو مشاريع القرارات بشأن جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما إذا كانت تتماشى مع المقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وفي حين أننا نقر ونؤيد الحاجة إلى النهوض بولايات الأمم المتحدة بشأن المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠، نفهم أن العملية يجب أن تحرز تقدما على أسس متينة، استنادا إلى الأدلة، بعد تحليل متعمق وشامل.

وفي الختام، تؤكد المجموعة من جديد دعمها والتزامها بالمشاركة البناءة في العملية التشاورية خلال الدورة القادمة بغية البناء على المناقشات التي جرت خلال هذه الدورة ومواصلة العمل معا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين جميع الدول.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية وهي مجموعة أقاليمية تتألف من ٢٥من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وهي: النمسا، شيلي، كوستاريكا، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، غابون، غانا، هنغاريا، أيرلندا، الأردن، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ملديف، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، البرتغال، رواندا، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، السويد، سويسرا، أوروغواي.

ونرحب باتخاذ القرار ٣٤١/٧٣ اليوم ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة والممثلين الدائمين للأردن وسلوفاكيا على عملهما الممتاز وإبداعهما وتفانيهما.

وتود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أن تقدم ملاحظتين بشأن المجموعة المعنية باختيار وتعيين الأمين العام المقبل والرؤساء التنفيذيين الآخرين على النحو الذي تناوله القرار.

وتعتقد المجموعة أن من الأهمية بمكان توطيد إنجازات أحدث عملية اختيار وتعيين للأمين العام من أجل عملية الاختيار المقبلة ومن ثم لتحديد جدول زمني واضح يشمل تقديم الترشيحات وإجراء الحوارات التفاعلية مع الدول الأعضاء وتقديم توصية مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قرار التعيين.

ونعتقد أيضا أنه ثمة حاجة إلى تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة لكفالة أن تصبح العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة تعاضدية وتكاملية. ونعتقد أن هذه العلاقة لا بد أن تشهد المزيد من التحسين من أجل الارتقاء إلى مستوى توقعات الأعضاء والمعايير الجديدة للانفتاح والشفافية.

ولذلك نشجع مجلس الأمن على مراجعة أساليب عمله والبناء على المناقشات التي جرت بين أعضاء المجلس خلال آخر عملية اختيار. فعلى سبيل المثال المناقشات الجماعية داخل المجلس بشأن أهلية فرادى المرشحين ومهاراتهم وخبراتهم من شأنها أن تعزز عملية صنع القرار داخل المجلس. وتود المجموعة أن تؤكد مجددا دعوتها إلى أن يقدم مجلس الأمن إحاطات علنية منتظمة بشأن التطورات الحاصلة في عملية الترشيح وإلى فتح قنوات الاتصال لمعرفة نتائج استطلاع الرأي الأولي.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب بداية عن جهودنا الجماعية – بالنيابة عن الرئيسة المشاركة السفيرة بحوث وشخصي – وتقديرنا لقيادتكم الشخصية، سيدتي الرئيسة، وتفانيكم في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة ومنحها الأولوية في عملكم وخلال هذه الدورة. كما أود أن أشكر جميع الوفود على المشاركة والدعم والتعاون والمرونة طوال العملية، مما مكننا من أن نقدم إلى الجمعية العامة القرار المبسط والأكثر إيجازا ٣٤١/٧٣ الذي اتخذ للتو بتوافق الآراء.

وستتناول الرئيسة المشاركة، السفيرة بحوث، بعض العناصر الهامة التي نود أن نسلط الضوء عليها اليوم. وأود شخصيا أن أذكر أننا تشرفنا حقا بتوجيه المفاوضات والعملية برمتها معا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكركم، سيدتي الرئيسة، على ثقتكم في تعييننا كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ومشاركة رئاسة الفريق مع رئيس مشارك ممتاز كالسفيرة بحوث بعث على الارتياح في تحمل تلك المسؤولية التي تندرج في صلب الأمم المتحدة، وتمكين الجمعية العامة لكي تضطلع بدورها الرئيسي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية الراهنة والتصدي لها.

ولن أقدم تحليلا مفصلا للقرار الذي اتخذ للتو في هذه الجلسة. وينبغي لنا جميعا مواصلة التفكير مليا بشكل جماعي فيما تم تحقيقه بالفعل وما نحتاج إلى مواصلة تعزيز جهودنا فيه. لقد شاركت الدول الأعضاء بشأن العديد من المسائل الحاسمة في جدول أعمال الفريق العامل المخصص. وأجريت مناقشات هامة بشأن مواءمة أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمواعيد البديلة الممكنة لبدء الدورة العادية للجمعية العامة وبعض المسائل المتعلقة بعملية اختيار وتعيين الأمين العام، كما ذكر للتو الممثل الدائم لكوستاريكا باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

وقد أقرت الدول الأعضاء بالتحديات القائمة التي يطرحها ما يسمى بتكاثر المناسبات الجانبية والاجتماعات الرفيعة المستوى على هامش دورة الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان التشديد على ذلك الآن قبل أقل من أسبوعين على بدء المناقشة العامة.

وأخيرا وليس آخرا، فقد جرت مناقشات موضوعية بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بمركز وعمل مكتب رئيس الجمعية العامة.

وحتى إن كانت المناقشات لا تؤدي دائما إلى تغيرات ثورية على الفور، أعتقد أنها مهدت الطريق لاستمرارها بصورة

مثمرة أثناء الدورات المقبلة. وأنا عادة ما أصفها بأنها خطاطيف جاهزة لاستخدامنا والاستفادة منها والمضي قدما. وأخيرا، فإن تلكم هي تعددية الأطراف – نتناقش بهدوء وبحسن نية وفي جو ودي من الاحترام المتبادل حتى يمكن التوصل لحل توفيقي مقبول بصورة متبادلة في نهاية المطاف، حتى عندما يكون التوفيق بين الآراء شبه مستحيل.

ونعتقد أن القرار الحالي، الذي جرى تبسيطه وبات الآن أكثر إيجازا بكثير، يوفر أساسا متينا لمواصلة المناقشات وإيجاد حلول عملية خلال الدورات المقبلة. ونؤمن إيمانا قويا بأن هذه العملية الشاملة حقا تقدم مثالا يحتذى وينبغي أن تكون كذلك. وأنا لا أعني بذلك مجرد جعل القرار أكثر إيجازا وتبسيطا. وفي الواقع، نحن مدينون بذلك لأنفسنا بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، ولا سيما فيما نقترب الآن من الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا. وتوفر عملية التنشيط، من نواح كثيرة، فرصة ذهبية في هذا الصدد، لا سيما من خلال مساعدتنا على أن ننظر جيدا في المرآة للتدبر بشأن ما وصلنا إليه وما الذي ما زال يتعين القيام به.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الوفود، فضلا عن الفريق القدير في الأمانة العامة، بقيادة وكيلة الأمين العام كاثرين بولارد، على كل ما قدموه من دعم وما أبدوه من التزام.

السيدة بحوث (الأردن) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الرئيس المشارك، السفير ميشال ملينار، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وجميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرار ٣٤١/٧٣، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بتوافق الآراء. وأود أن أعرب عن تقديرنا لقيادتكم الشخصية وتفانيكم في عملية التنشيط. وإنه لشرف عظيم لنا، أنا والسفير ملينار، أن يتم اختيارنا لقيادة هذه العملية. ونشكركم وجميع الدول الأعضاء على الثقة والدعم اللذين ساعدا في جعل هذه العملية مثمرة بروح تعددية الأطراف الحقيقية.

ونعتقد أن عملية التنشيط مهمة في المساعدة على جعل الحوكمة العالمية أكثر استجابة وجعل الجمعية العامة، الجهاز التمثيلي والتداولي الرئيسي لتقرير السياسات في الأمم المتحدة، أداة أكثر فعالية وكفاءة في تحقيق أولوياتنا وتطلعاتنا المشتركة وفي المواءمة بينها. ويؤثر تنشيط طريقة عملنا في الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية تأثيرا مباشرا على قدرة الجمعية على كفالة تمكنها من الوفاء بولايتها. كما أن تنشيط أعمالها عنصر أساسي وبالغ الأهمية من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقديرنا للنهج البناء والعملي جدا الذي اتبعته الدول الأعضاء وممثلوها في هذا العام لضمان أن تسير المفاوضات – على صعوبتها – بشكل جيد وأن نمضي قدما باطراد لتحقيق ما نسعى إليه. وإذ نضع في اعتبارنا أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، سيكون من الضروري، بل ومن المهم للغاية، أن نواصل التفاوض بنفس الروح في المستقبل.

والقرار الذي اتخذناه اليوم هو دليل على التزام الدول الأعضاء بتقوية الجمعية العامة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية. فقد تمكنا من المضي قدما بشأن عدد من المسائل الهامة، التي سلط زميلي الرئيس المشارك الضوء عليها، لدعم تنشيط هذه الهيئة العالمية. وتمكنا أيضا من اعتماد بعض التدابير العملية التي من شأنها تحسين طريقة عملنا وتفاعلنا في الجمعية العامة في المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة – دور وسلطة الجمعية العامة وأساليب عملها واختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين وتعزيز مساءلة وشفافية مكتب رئيس الجمعية العامة وذاكرته المؤسسية. وعلى وجه الخصوص، تمكنا جميعا من اعتماد قرار مبسط ومُستكمل على النحو الواجب وعملي المنحى بقدر أكبر وأكثر اتساقا وأقل تكرارا. واسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أقول إننا تمكنا من الارتقاء إلى مستوى شجاعتكم وتصميمكم، أنتم والأمين العام، على إصلاح الأمم المتحدة بجعل الجمعية

العامة أكثر كفاءة وفعالية، ومن ثم، الإسهام معا في تقوية المنظمة وتعزيز النظام المتعدد الأطراف.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نتقدم بخالص الشكر إلى موظفي الأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، على دعمهم المستمر والمهني للغاية طوال الدورة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف.

وعلى صعيد شخصي، أود أن أكرر الإعراب عن عميق امتناني لسفيري الجمهورية التشيكية وتيمور – ليشتي على جهودهما الاستثنائية في القيادة والتنسيق لكفالة أن يتضمن القرار المتخذ عنصر مواءمة. فبعد ثلاث سنوات من العمل الشاق، توصلنا أخيرا إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن عملية مواءمة أعمال الجمعية العامة مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبطبيعة الحال، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وأود أيضا أن أشكر، على وجه الخصوص، سفيري سلوفاكيا والأردن على عملهما الدؤوب بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. فلم يكن عملهما شقا فحسب، بل إنه تطلب مثابرة والتزاما هائلين بما يتجاوز مجرد قيامهما بواجباتهما. ولم تكن هذه بعملية بسيطة، ولكنها محورية وذات أهمية حيوية لتحسين طريقة استجابتنا ووفائنا بالتزاماتنا. كما ستظل عملية محورية وحيوية فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا. وأود أن أكرر الشكر والثناء على الميسرين الأربعة، ولا سيما سفيري سلوفاكيا والأردن، على عملهم الاستثنائي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وإشادتنا بموظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وفريق الأمانة العامة الذين دعموا هذه العملية الشاقة بعملهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/73/2)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): سنتابع قائمة المتكلمين من حيث توقفنا خلال جلستنا المعقودة يوم أمس الأول (انظر A/73/PV.105).

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يقدر وفد بلدنا عقد هذه الجلسة للنظر في التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/73/2. كما نشكر سفير الاتحاد الروسي، بصفته رئيس المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر، على عرضه للتقرير.

من المؤسف تأخر مجلس الأمن للمرة الثالثة على التوالي في مناقشة التقرير السنوي والموافقة عليه لتنظر فيه الجمعية العامة في الإطار الزمني المحدد. وقد أثر تأخير نشر التقرير وعدم إصداره أو نشره بطريقة مناسبة وفي الموعد المقرر تأثيرا كبيرا على قدرة الجمعية على تناول عمل المجلس والنظر فيه بعمق، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ورغبة الدول الأعضاء في المشاركة الكاملة في العملية. وعلاوة على ذلك، لم ينتج عن مضمون التقرير ممارسة حقيقية لمساءلة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة. فهو لا يعدو مرة أخرى كونه وصفا لجلسات المجلس وأنشطته وقراراته رغم أن غالبية الدول الأعضاء تساءلت عن جدوى هذه الممارسة باعتبارها شكلية وتفتقر إلى التحليل النقدي.

إن كوبا تطالب بأن يكون تقرير مجلس الأمن شاملا وتوضيحيا وتحليليا ويمكّن من تقييم أسباب وآثار أعمال المجلس.

فعلى سبيل المثال، من غير المقبول أن يغفل تقرير عام ٢٠١٨ أي مناقشة لانتهاكات قرارات المجلس، وخاصة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن وضع القدس الشرقية والانتهاكات التي انطوى عليها انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ونقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس. ومن المؤسف للغاية أن التقرير لا يشير إلى جمود القضية الفلسطينية ومعاناة شعبها التي طال أمدها. كما أنه لا يدين تصاعد أعمال العنف والأحداث المأساوية التي شهدها قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ بسبب العراقيل التي تضعها الولايات المتحدة. ومن غير المقبول أيضاً عدم إشارته إلى انتهاك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعدم مطالبته بتحقيق المساءلة عن احتلال إسرائيل غير الشرعي المستمر للأرض الفلسطينية ومستوطناتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونود أن نذكّر الجمعية بأن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في أدائه للمهام المرتبطة بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المناط به في الميثاق. ومن ثم، فإن عليه الامتثال للالتزام الوارد في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، والمتعلق بتقديم تقارير خاصة عن أعماله لتنظر فيها الجمعية العامة. ورغم أن الأرقام الخاصة بالجلسات التي عقدها المجلس في عام ٢٠١٨ قد أوضحت مرة أخرى زيادة عدد الجلسات المفتوحة، فإن المجلس حافظ على طبيعته المناهضة للديمقراطية وممارساته الإقصائية التي تصعّب المشاركة في أعماله من خلال عمله بشكل أساسي في اجتماعات مغلقة. وفي هذا الصدد، تطلب كوبا أن تكون هذه الاجتماعات هي الاستثناء وليس القاعدة. ونريد أن يستجيب مجلس الأمن لشواغل جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك قبل اتخاذ القرارات، وأن يتيح لها فرصا حقيقية للمشاركة في أعماله وعمل هيئاته الفرعية. وسنحتاج إلى اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إلغاء حق النقض، لضمان إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس وإتاحة المشاركة الحقيقية في عمله وفي عملية صنع القرار داخله.

وإلى جانب المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) التي شكلت خطوة مهمة، فإن ما نحتاج إليه هو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بما في ذلك أساليب عمله دون تأخير لجعله هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية، تمشيا مع تطور الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. وسيشمل الإصلاح إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس الذي لا يزال مؤقتًا منذ أكثر من ٧٠ عامًا وتوسيع عضويته في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة ليضم ٢٦ عضوًا، وكل ذلك بهدف تصحيح التمثيل الناقص للبلدان النامية. وستواصل كوبا دعم المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة بشأن إصلاح المجلس.

وتود كوبا أن تؤكد من جديد قلقها إزاء التوسع غير المبرر في جدول أعمال مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية. ويكشف التقرير السنوي مرة أخرى عن ميل المجلس لمواصلة النظر في مسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين واستمراره في اغتصاب أدوار مسندة إلى هيئات أخرى، لا سيما الجمعية العامة. ويجب على المجلس أن يضمن توافق مهامه مع الولاية المسندة إليه بموجب الميثاق. ويجب أن يتوقف عن التدخل في الأمور الخارجة عن اختصاصه لا سيما تلك المتعلقة بولاية الجمعية العامة، ويجب أن يحترم جميع قرارات الجمعية العامة باعتبارها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية التي تقرر السياسات في الأمم المتحدة. ونرفض التلاعب الانتقائي من جانب المجلس بأساليبه وممارساته بما يناسب برامج سياسية شتى والجهود المبذولة لتحقيق الهيمنة، لا سيما محاولات إقحام قضايا لا تشكل جزءاً من جدول أعماله وتسييس النظر في القضايا الأخرى المعروضة عليه. ويجب أن يتوقف استخدام مجلس الأمن كأداة للضغط السياسي على الدول ذات السيادة.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): نحيط علما بالتقرير السنوي (A/73/2) المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ونشكر الرئاسة الروسية على عرضها. ونود بصفة خاصة أن نشكر وفد المملكة المتحدة على قيادته في إعداد مشروع مقدمة التقرير.

وترى السلفادور أن العرض السنوي لتقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة يكتسي أهمية خاصة ويمثل جزءًا من المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين التي أوكلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المجلس. ونعتقد أن التقرير هو ممارسة للشفافية والمساءلة، وهما أمران ضروريان لحسن سير عمل منظمتنا. ونقدر التقرير بوصفه تجميعا قيما للوثائق والإحصاءات سيكون بلا شك مفيدا لوفد بلدي في عمله وبمثابة مرجع مستقبلي.

غير أننا نعتقد أنه كان يمكن تعزيزه بأن يشتمل على المزيد من التحليلات المتعمقة للتحديات التي تواجه المجلس علاوة على مقترحات للتصدي لهذه التحديات، بالنظر إلى الولاية الواسعة النطاق لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. ولا يساورنا أدنى شك في أن من شأن المزيد من التحليل المتعمق أن ييسر مناقشة التقرير، بل والأهم من ذلك، أن يمنح أعضاء الجمعية العامة فرصة لصياغة توصيات بشأن الكيفية التي ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب بها لمتطلبات الحالات العالمية في وقتنا الحاضر.

و نرى أن عقد مشاورات بشأن صياغة التقرير السنوي للمجلس سيكون برهانا على رغبته في إضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته. كما نعتقد أن التقرير يمكن أن يتضمن إشارات إلى الإجراءات الرئيسية التي اتخذت في ظل كل رئاسة شهرية، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في إثراء مضمون التقرير. ونعتقد أيضا أنه سيكون من المهم أن يتضمن التقرير تحليلات لعمليات صنع القرار داخل المجلس، علاوة على الأفكار التي من شأنها أن توفر المزيد من الوضوح بشأن الأسباب التي تدفع الأعضاء الدائمين في المجلس إلى استخدامهم لحق النقض، عندما تحدث تلك الحالات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشجب الفترة الطويلة التي تستغرق صياغة التقرير واعتماده وتقديمه إلى الجمعية العامة. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن من المهم الإصرار على أن يبذل مجلس الأمن كل جهد ممكن لضمان أن يقدم التقرير في الإطار الزمني الذي يتيح للوفود الوقت الذي تحتاج إليه لدراسته وتحليله. ولذلك فإننا نقترح أن تجرى هذه العملية السنة القادمة في موعد لا يتجاوز الربيع، وبالتالي، تنفذ أحكام المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) على النحو الواجب. وكذلك نطلب أن ينظر في تعميم التقرير على جميع الدول الأعضاء لكي يتسنى لنا الوقت الكافي لاستعراضه، وهو ما ينبغي ألا يقل عن أسبوعين على عرضه على الجمعية العامة. وأخيرا، نعتقد أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لضمان أنها تجسد الواقع العالمي المتغير أمر بالغ الأهمية إذا أريد له أن يفي بولايته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتخذ القرارات بسرعة وفعالية من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مجلس الأمن على عرض تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ (A/73/2) ونشيد بكم، السيدة الرئيسة، على قيادتكم كرئيسة للجمعية العامة.

أود أن أشير، في البداية، إلى أن عرض تقرير المجلس في وقت قريب جدا من اختتام هذه الدورة لا يشكل ممارسة جيدة، لا سيما مع عدم إتاحة سوى القليل من الوقت لاستعراضه. ونود أن نكرر طلبنا، مثلنا مثل الوفود الأخرى، بأن يقدم التقرير خلال فصل الربيع، وفقا لأحكام المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507). فاليوم، تنظر الجمعية العامة في التطورات التي لها آثار على السلام والأمن الدوليين التي جرت قبل حوالي ٢٠ شهرا. وواضح أن هذا التأخير هو أبعد ما يكون عن المثالي

لإثارة حوار مهم بين هيئتين رئيسيتين للأمم المتحدة. فالجمعية العامة تأذن كل سنة بصرف البلايين من الدولارات لتمويل ولايات يوافق عليها مجلس الأمن أو يجددها. ويتوقع المجتمع الدولي ويستحق المزيد من المساءلة من حيث الشكل والمضمون على السواء.

إننا نقر بالجهود التي تبذلها رئاسات المجلس التي عقدت اجتماعات بصيغة توليدو في نهاية فترة رئاساتها، ونعتقد أنه ينبغي إضفاء الصبغة المنهجية على هذه الممارسة. كما إننا نشجب حقيقة عدم تقديم ستة من التقييمات الشهرية لرئاسات عام ٢٠١٨. فتلك ليست ممارسة جيدة.

ونرحب، بوصفنا أحد بلدان أمريكا اللاتينية، بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للمسائل المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي نرى فيه اتجاها مشجعا، من دون التقليل من أهمية المشاكل المتأصلة في كل حالة. وقد برزت حالتان، في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، عندما منع صوت معارض واحد لأحد الأعضاء الدائمين المجلس من اتخاذ إجراء. ومع ذلك، لا يشير التقرير إلى الأسباب التي أدت إلى مثل ذلك التصويت. فإغفال التقرير ذكر الأسباب التي أدت إلى ممارسة حق النقض والظروف التي حدثت فيها يمثل غيابا أساسيا للشفافية والمساءلة وعدم مراعاة للمجتمع الدولي، الذي خول مجلس الأمن المهمة الحساسة المتمثلة في صون السلام والأمن. ونرى أنه ينبغي للآليات أن تعتمد رسميا لضمان إبلاغ الجمعية العامة على وجه السرعة عندما تنشأ حالات من هذا القبيل، وأنه يتعين على الجمعية، عندما يصل المجلس إلى طريق مسدود، النظر في التدخل لتجنب وضعا تقف فيه الأمم المتحدة جانبا كشاهد سلبي على نزاعات تؤدي إلى ارتكاب الفظائع الجماعية. ونكرر دعوتنا إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للامتناع عن استخدام حق النقض، لا سيما في حالة الفظائع الجماعية، وندعو المجتمع الدولي للانضمام إلى مبادرة فرنسا والمكسيك التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجلس، الأمر الذي من شأنه أن يحسن فعالية منظمتنا. ونرحب، في هذا الصدد، بانضمام الأرجنتين مؤخرا إلى مبادرتنا، ليصل عدد الدول الداعمة، بذلك، إلى ١٠٢، ونحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها.

لقد اعتمد السلام المستدام بوصفه نموذجا جديدا لمنظمتنا في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠. ويكمن إسهامه الرئيسي في ضمان ربط ركيزة السلام والأمن بالتنمية المستدامة، وبالتالي التشديد على أهمية مسألة الوقاية. وينبغي أن توجه هذه الصلة نحو بناء مجتمعات شاملة بنسيج اجتماعي سليم. ويمثل السلام المستدام أحد الأهداف الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. إنه يتطلب إعادة تصميم هيكل مؤسسي أقوى، وفي الوقت نفسه، أكثر مرونة وكفاءة وهو هدف يمكننا تعزيزه في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن السلام الدائم لا يضمن التنمية، ولكن لا يمكن تحقيق أي تنمية بدونه. ومن شأن تحسين تنسيق جهودنا حول السلام المستدام كفالة أن يكون منع نشوب النزاعات أولوية للأمم المتحدة عمليا. وتحقيق السلام الدائم هو مسؤوليتنا جميعا، ولكن لتحقيق ذلك يجب علينا أن نضمن أن السلام والأمن في انسجام تام مع التنمية المستدامة ومع حقوق الإنسان. وسيتطلب كل ذلك علاقة أكثر عملية وتناغما بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشجع النرويج دائما على جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولا للجميع وخضوعا للمساءلة، مجلسٌ يعمل بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة عموما من أجل إنهاء النزاعات والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على تكليف واضح لمجلس الأمن بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا لتنظر فيه. ونتيجة لذلك، نرحب بهذه الفرصة للنظر في تقرير المجلس (A/73/2).

ونرى أن التقرير ينبغي أن يقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب، حيث سيكفل ذلك وجود فرصة ليستعرضه الأعضاء استعراضا مناسبا.

لقد تعهد المجلس بالتنفيذ الكامل للمذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، التي تنص على أن مجلس الأمن سيتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في الموعد المحدد، في فصل الربيع من السنة التقويمية. بالنظر إلى أننا في شهر أيلول/سبتمبر، وأن التقرير قد عُمم على عموم الدول الأعضاء قبل أسابيع فحسب، من الواضح أنه، للأسف، لم يتم الوفاء بالتزام المجلس في هذه الدورة.

وانتقل إلى التقرير نفسه، إذ يرسم التقرير السنوي صورة واضحة عن مجلس أمن يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى، ويعقد جلسات لمواجهة التحديات العالمية الجديدة والمتكررة. كما يبين أن نسبة كبيرة من هذه الجلسات هي جلسات مفتوحة، وهو ما نرحب به.

ونرحب بالجهود المبذولة لإضافة المزيد من المقدمات التحليلية إلى التقرير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن نظرة تحليلية حقا على عمل المجلس ينبغي أن تشمل في الحالة المثلى تقييما لأعمال المجلس خلال السنة التقويمية السابقة، وتأثير عمله والمجالات التي يُحتمل أن يتخذ فيها المزيد من الإجراءات. ولا يزال التقرير المعروض علينا اليوم مؤلفا بشكل كبير من قائمة بتواريخ الجلسات والرسائل الواردة. وفي حين أن هذه المعلومات توفر سردا مهما عن عمل المجلس وما نظر فيه، فإنه يمكن الوصول إليها أيضا في الموقع الشبكي للمجلس.

والجزء الذي نرى فيه قيمة كبيرة هو ”التقييمات الشهرية التي أجراها الرؤساء السابقون لأعمال مجلس الأمن في ٢٠١٨“. وتشكل هذه تكملة مفيدة للمعلومات الواردة في مقدمة التقرير. وغالبا ما تعطي التقييمات نظرة أكثر تعمقا للعمل الشهري للمجلس. وتشمل معلومات مفيدة وإحصاءات، على سبيل المثال، بشأن عدد مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني أو تفاصيل عن البعثات التي اضطلع بها المجلس خلال ذلك الشهر. وكنا سنرحب بإدراج أفضل لهذه التقارير الشهرية في التقرير السنوي.

ويجب علينا أيضا أن نشير إلى أنه، للأسف، لم ينجز مثل هذه التقارير سوى خمسة من الرؤساء الاثني عشر في عام ٢٠١٨.

وتشكل شفافية عمل المجلس وإمكانية الاطلاع عليه أولويتين قصويين للنرويج. ولهذا السبب، وجنبا إلى جنب مع تقرير مجلس الأمن اليوم، سنطلق اليوم ”دليل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: دليل المستخدم إلى الممارسات والإجراءات“. ويهدف الدليل إلى توفير توجيهات واضحة وصريحة إلى القواعد المكتوبة وممارسات مجلس الأمن، والكيفية التي يسيّر بها أعماله، وهيئاته الفرعية وعلاقته مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن يكون هذا الدليل أداة مفيدة للدول الأعضاء، وأعضاء المجلس المنتخبين، والممثلين الجدد والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بل وحتى الأشخاص العاديين الذين يسعون للحصول على رؤية متعمقة أفضل لعمل المجلس. وعلاوة على ذلك، من شأن هذا أن يزيد من إمكانية تفهم الأعمال الحيوية التي يضطلع بها مجلس الأمن بالنيابة عنا، والإطلاع عليها.

وإذ نتطلع إلى النظر في التقرير السنوي للمجلس في العام القادم، بوصفه التزاما من جانب المجلس تجاه الجمعية بموجب الميثاق، فإننا نعتبر عملية الاستعراض هذه عنصرا رئيسيا للحوار. وندعو مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع رئيس الجمعية العامة، إلى استكشاف سبل تعزيز هذه العملية المهمة، وإتاحة تفاعلا موضوعيا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والسماح لعموم الدول الأعضاء التعليق على مضمون التقرير، وكذلك على تنفيذ المجلس لولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيسة السيد فيترينكو (أوكرانيا)

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نرحب بهذه الفرصة للتعليق على تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة لعام ٢٠١٨ (A/73/2)، والتفكّر في المسألة الحساسة للعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونرى أنه ينبغي تعزيز هذا التفاعل نظرا لأن الجمعية العامة هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تحظى بتمثيل عالمي. وكما هو مبين في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء. ومن الضروري، بالتالي، أن يكون المجلس مسؤولا أمام عموم الدول الأعضاء.

إن التقرير مفصلٌ وشاملٌ. ويورد قائمة بجميع القرارات والبيانات الرئاسية وجلسات مجلس الأمن واجتماعات هيئاته الفرعية. وهو لا يقول الكثير، مع ذلك، عن تقاعس مجلس الأمن. ويقول في الفقرة ٢ أنه ”حالت الانقسامات في المجلس دون اتخاذه إجراءات فعالة بشأن بعض النزاعات الرئيسية“، ولكنه لا يقدم مزيدا من التفاصيل عن عدم قدرة المجلس على التنفيذ. ويورد التقرير ببساطة هاتين الحالتين – سورية والشرق الأوسط – اللتين انطويتا على استخدام حق النقض، ولكنه لا يذكر أي شيء عن المسائل الأخرى حيث حال مجرد التهديد بحق النقض من اتخاذ المجلس إجراء.

خلال المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام بشأن إصلاح مجلس الأمن، كان طابع التقرير موضوع مناقشات مكثفة؛ وكان في الواقع أحد المجالات التي جرى التوصل إلى تفاهم كبير بشأنها. وفي الوثيقة الختامية للمفاوضات التي أعدها الرئيسان المشاركان، وتحت باب ”أوجه التشابه“، ذُكر أن من المهم

> ”تعزيز التعاون والاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما من خلال تقديم مجلس الأمن تقارير سنوية وتقارير خاصة تتسم بقدر أكبر من الطابع التحليلي إلى الجمعية العامة“.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن توفير المزيد من المحتوى التحليلي في التقرير السنوي لمجلس الأمن من شأنه أن يتيح بالفعل المجال لمناقشة الإجراءات مناقشةً أكثر تنظيما، وخاصة بشأن أسباب تقاعس مجلس الأمن. وهذا التقاعس عن العمل مرتبط ارتباطا وثيقا بحق النقض، بغض النظر عما إذا استُخدم في الواقع أو كان مجرد تهديدٍ.

ولذلك، ننظر باهتمام إلى المبادرات الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض، مثل المبادرة الفرنسية – المكسيكية، ومدونة قواعد السلوك التي قدمتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والاقتراح المقدم من ليختنشتاين لإجراء مناقشة في الجمعية العامة كل مرة يُستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن. وتسير جميع هذه الاقتراحات في اتجاه جعل مجلس الأمن أكثر خضوعا للمساءلة.

وينبغي أيضا أن يكون مبدأ المساءلة من خلال الانتخابات في الجمعية العامة، وتناوب عضوية مجلس الأمن هو المبدأ التوجيهي الذي طال انتظاره لإصلاح مجلس الأمن وسيره في اتجاه جعله أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة. وذلك ما تدعو إليه إيطاليا ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء داخل المفاوضات الحكومية الدولية، اقتناعا منها بأن مجرد توسيع فئة الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن سيجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة وسيحول دون التقاعس عن العمل الذي كثيرا ما ينجم عن حق النقض.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نقدر هذه الفرصة لمناقشة تقرير مجلس الأمن تقديرا عاليا ونرحب بتقرير عام ٢٠١٨ (A/73/2). فهي ممارسة بالغة الأهمية لضمان الشفافية والمساءلة في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهي ممارسة مهمة وضرورية تتيح فرصة لعموم الدول الأعضاء للتفكير في أكثر مسائل السلام والأمن التي يتناولها المجلس إلحاحا.

ونظرا لخطورة المسائل، عندما نتكلم عن الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة المستعرة، وحتى الفظائع الجماعية، فإن تقديم التقرير في وقته أمر جوهري. ولذلك يؤسفنا مرة أخرى أن التقرير قد قدم هذا العام بتأخير كبير وأن تلك الممارسة صارت اتجاها بالفعل. ونشارك غيرنا في الدعوة إلى احترام الجدول الزمني المنصوص عليه في المذكرة الرئاسية S/2017/507، ونواصل تشجيع المجلس على تقديم التقرير بحلول ١ نيسان/أبريل من كل عام لكفالة النظر فيه بموضوعية وفي الوقت المناسب في موعد لا يتجاوز شهر حزيران/يونيه من العام.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على إعدادها مقدمة التقرير. فتقديم الحقائق الرئيسية بشأن أعمال مجلس الأمن في سرد متسق أمر بالغ الأهمية. وندعو المجلس، في الوقت نفسه، إلى استكشاف سبل إثراء التقرير بمزيد من المحتوى التحليلي بحيث يوفر التقرير المزيد من التعمق والمضمون بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه المجلس فيما يتعلق بكل حالة من الحالات التي يتعامل معها.

وأود أن أشير، من وجهة نظري الوطنية، إلى أنه قد قدمت إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في جورجيا في أعقاب عدوان روسيا العسكري الشامل ضد جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في المنطقة المحتلة، التي تشكل عسكرة واحتلالا مستمرين لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا، نرى أنه من المهم أن يواصل المجلس ممارسته وكذلك يوفر فرص أخرى، مع تخصيص بند في جدول الأعمال أولا وقبل كل شيء بشأن الحالة في جورجيا وفي إطار صيغة المناقشات المفتوحة لمناقشة حالة النزاعات التي طال أمدها بمزيد من التعمق.

وفي الختام، أود أن أشير إلى الأثر الضار لإساءة استخدام حق النقض الذي شهدته جورجيا نفسها قبل عقد من الزمن. وأود أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي الحد من استخدام حق النقض عندما يكون عضو دائم طرفا في النزاع أو الحالة قيد النظر، تمشيا مع الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص بوضوح على أنه ينبغي للدولة التي تكون طرفا في النزاع أن تمتنع عن التصويت.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة بشأن النظر في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/73/2. ونشكر وفد المملكة المتحدة على إعداد التقرير ووفد الاتحاد الروسي على عرضه.

يكتسي النظر في التقرير الوارد في الوثيقة A/73/2 أهمية كبيرة، لا سيما بالنظر إلى أنه يحدد العمل الذي اضطلع به مجلس الأمن في عام ٢٠١٨، فضلا عن إنه يقدم بيانا باتخاذ مختلف القرارات وإصدار البيانات الصحفية والبيانات الرئاسية المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول الأعمال العالمي فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، نشير إلى المعلومات الموجزة عن المسائل المواضيعية.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ووفقا لميثاق المنظمة، فإن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمين بالامتثال لقرارات مجلس الأمن. وعليه، فإن عرض أنشطة مجلس الأمن من خلال التقرير ذي الصلة يمثل خطوة نحو الشفافية التي نرحب بها، طالما أنه يستخدم كآلية للمساءلة أمام أعضاء الجمعية العامة.

وتعتقد غواتيمالا أن من المهم مواصلة الاتجاه المتمثل في عقد مجلس الأمن جلسات علنية على نحو أكثر انتظاما. فواضح أن إدراج جميع الدول الأعضاء في المسائل التي تمس السلم والأمن الدوليين يسهم في فهم خطورة حالات النزاع. ولذلك، فإننا نسلم بالحاجة إلى تعاون وثيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن إدارة الأزمات في النزاعات المسلحة عن طريق زيادة، في جملة أمور، عدد الاجتماعات التشاورية فيما بين هذه المنظمات، التي تضطلع بدور نشط في حل الأزمات

وتسوية النزاعات المسلحة. فمن شأن ذلك أن يؤدي، بلا شك، إلى زيادة الفعالية في الأجل القصير والمتوسط والطويل فيما يتعلق بالحلول الدائمة للأزمات.

ويمكن أن تزداد النزاعات حدة من دون نهج شامل وفي الوقت المناسب، ونعتقد، بوصفنا دولة تتمتع حاليا بعضوية لجنة بناء السلام وتشكيلاته المحددة، أن من الأهمية بمكان الاستفادة من دور لجنة بناء السلام في دعم عمل مجلس الأمن. كما إننا نعتقد أن من المهم مواصلة الجلسات الختامية المفيدة جدا والاجتماعات غير الرسمية في نهاية كل رئاسة من أجل توسيع منظور عمل المجلس والمساهمة، كما هو واضح، في فهم أعماله.

ويحيط وفد بلدنا علما بالجهود المبذولة لتحسين محتوى التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. ونعتقد، نتيجة لذلك، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل استكشاف السبل الممكنة، في فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، لتحسين مداه وتحليله. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية وفاء المجلس بالتزاماته، على النحو المبين في المادة ٢٤، الفقرة ٣، من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة.

ونحن نشيد، بطبيعة الحال، بقيمة المعلومات المنشورة على الموقع الشبكي لمجلس الأمن ونقدرها ولكننا نشدد، في نفس الوقت، على أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بديلة عن تقرير المجلس. وتقديم التقارير في وقتها التزام يستوفي متطلبات شفافية ومساءلة مجلس الأمن أمام الهيئة العالمية للمنظمة.

وختاما، تقر غواتيمالا، بوصفها بلدا مساهما بقوات للمنظمة، بأهمية ولايات مجلس الأمن. ولذلك، فإننا نعتقد أن من الضروري تشجيع المزيد من التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. ونعتقد أن من شأن تعزيز تدفق المعلومات أن يسمح بمشاركة قاعدة قطرية أوسع في المهمة الهامة والنبيلة جدا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): إن عقد هذه الجلسة يمكننا من الوفاء بولايتين من ولايات ميثاق الأمم المتحدة: أن يقدم مجلس الأمن تقريرا عن عمله إلى الجمعية العامة، عملا بالمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وأنه يتعين على الجمعية أن تنظر في التقرير، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٥. عرض سفير الاتحاد الروسي التقرير (A/73/2)، الذي اعتمده المجلس للتو وقدمته المملكة المتحدة، التي قامت بإعداد مقدمة التقرير. ونشكر رئيسة الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ومن قام بكتابة الجزء الأول من التقرير.

وتؤيد كوستاريكا البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا الدائم بالنيابة عن أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن مجلس الأمن مسؤول أمام الجمعية العامة. إنه مسؤول عن تقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة، يشمل معلومات موضوعية وتحليلا متعمقا لأعمال المجلس. وأشير، في ذلك الصدد، إلى الفقرة ١٣٨ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 بشأن أساليب عمل المجلس.

لا يمكن للجمعية اتخاذ قرارات سليمة بشأن ذلك إلا بناء على هذه المعلومات الموضوعية والتحليلية، ولا سيما عن المؤسسات التي تدعم السلم والأمن العالميين على أساس عمل المجلس. هذا المحتوى الموضوعي هو ما تود الدول الأعضاء أن تنظر فيه بتعمق على أساس تقرير المجلس في العام المقبل.

ويسرنا أن رئيس المجلس، في عرضه التقرير يوم الثلاثاء (انظر A/73/PV.105)، عرض أن ينقل إلى زملائه مضمون وطبيعة ملاحظاتنا في مناقشة اليوم بشأن التقرير، حيث أننا نلاحظ أن البيانات التي أدلي بها عندما عُرض تقرير عام ٢٠١٧ (A/72/2)

على الجمعية العامة (انظر A/72/PV.114) تغيب عن التقرير قيد النظر اليوم. ونعتقد أن المساءلة تشمل الالتزام بالنظر فيما يناقش في الجمعية العامة، وإلا كانت هذه ممارسة لا معنى لها.

إن أساليب عمل المنظمة عنصر أساسي في العمليات التي تكفل كفاءتها وشفافيتها. وسرّنا أن نرى كيف أن مجلس الأمن قد أحرز تقدماً في إنشاء وتنظيم العمليات والمعايير، على النحو المبين في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507). إن المزيد من الانفتاح والمساءلة وإدراج الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء سوف يساعد على تعزيز الكفاءة والشفافية في مجلس الأمن وبالتالي إضفاء صبغة القوة والاحترام على قراراته الساعية إلى تحقيق المقاصد النبيلة.

ولا بدّ للفرضية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من الميثاق، التي تقرّ الدول الأعضاء فيها بأن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عنها، من أن تطبق بطريقة تبادلية. يعكس التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدّم إلى الجمعية العامة مبادئ الشفافية والمساءلة للممثلين أمام من يمثلونهم. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على احترام تلك المبادئ من أجل تشجيع وتحسين العلاقات بين الهيئتين. إن تحليل التقرير السنوي لمجلس الأمن يكاد يكون عملياً الفرصة الوحيدة التي تنظر فيها الجمعية العامة في عمل المجلس وتُقيّمه، فضلاً عن التحديات وأوجه القصور التي يواجهها المجلس في الاضطلاع بالولايات التي أنشأها.

وينبغي ألا يقتصر أحد أهداف هذه العملية على الإبلاغ عن ما تناوله مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً إتاحة الفرصة لمساءلة المجلس عن الحالات التي فشل فيها بالوفاء بولايته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. أدى هذا التقاعس إلى تفاقم الحالة الإنسانية للملايين، ونزوح سكان بلدان بأكملها، ونتج عنه إزهاق آلاف الأرواح البريئة نتيجة للهجمات، ومعظمها في انتهاك واضح للقانون الدولي والميثاق. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة مقبولة بدءاً بالفقرة الثانية من مقدمة التقرير الذي ننظر فيه اليوم، وقد اقتبسها بأكملها رئيس المجلس في بيانه أمام هذه الجمعية العامة يوم الثلاثاء. والنص هو كالتالي: ”وقد حالت الانقسامات في المجلس دون اتخاذه إجراءات فعالة بشأن بعض النزاعات الرئيسية“. هذا بيان خطير جداً، ولا يفصّل التقرير في ذلك بأي شكل من الأشكال. وهي فرصة يمكن للجمعية الاستفادة منها في تحليل هذه البيانات، والتعمق أكثر في أسباب الانقسامات بين الدول الأعضاء في المجلس، التي يقرّ التقرير نفسه بها والتي لها العديد من العواقب الخطيرة والمؤسفة.

ونتفق مع الأفكار التي أعرب عنها بشأن الأطر الزمنية لعرض التقرير والنظر فيه، فضلاً عن الحاجة إلى تقييد الاستخدام العشوائي وغير المبرر في كثير من الأحيان لحق النقض. ولهذا السبب نؤيد مبادرة ليختنشتاين الرامية إلى إنشاء آلية إضافية لكفالة المساءلة.

ونحثّ أعضاء مجلس الأمن على صون واحترام الإجراءات الموضوعة لتحسين شفافيته وخضوعه للمساءلة، مثل استخدام العمليات التشاورية المحددة، بما في ذلك طلب آراء الأعضاء بشأن جوانب معينة من التقرير الذي سيقدم، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢٩ من المذكرة ٥٠٧. ويمكن لتوثيق العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يُسهم في زيادة كفاءة المجلس التي لن تلبي أولويات الأعضاء عامة وحسب بل وتلبي في المقام الأول احتياجات الإنسانية التي تعاني من النزاعات التي يُطلب إلى المنظمة، بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، منعها والتعامل عليها. تلك النزاعات، التي يقبلها التقرير دون المزيد من الشرح، ترجع إلى ما يسميه الانقسامات في المجلس.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالقول إن باكستان تدعم الجهود الرامية إلى تحسين القيمة التحليلية والنوعية للتقرير السنوي للمجلس (A/73/2). إن المعلومات الواردة في التقرير مفيدة كخلاصة مرجعية سريعة

وكلمحة عامة عن أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وكما دأبنا على التأكيد، يجب القيام بالمزيد ليصبح التقرير ليس مجرد مستودع للوقائع الجافة، بل بدلاً من ذلك نقطة انطلاق مفيدة لإجراء استعراض نقدي لعمل مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، بما أن المجلس يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فلا بد للجمعية العامة من أن تقيم ما إذا كان المجلس فعالاً في هذه المهمة. هل كان يمثّل آراء ومصالح جميع الدول الأعضاء؟ هل تصرف وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟

كما نشارك الآخرين في التأكيد مجدداً على أن تقارير المجلس ينبغي أن تُقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب من أجل تيسير المناقشة الموضوعية الحقيقية. وفي نهاية المطاف، فليس ذلك أمراً تمليه فقط الضرورة تمشياً مع روح الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. فقد تعهد المجلس أيضاً، من خلال العديد من المذكرات الرئاسية، بتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة خلال فترة الربيع التالية لكل سنة مشمولة بالتقرير. ويحدونا الأمل في تناول تلك المسائل على النحو الواجب لدى إعداد التقارير اللاحقة للمجلس وتقديمها إلى الجمعية العامة.

وكان المجلس في السنوات الأخيرة أكثر فعالية في التعامل مع الأزمات والصراعات الداخلية، ولا سيما في أفريقيا. وقد برز حفظ السلام كمهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة لوضع حد للعديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم ومعالجتها. وباعتبار باكستان بلدا من البلدان الرائدة المساهمة بقوات في العالم فإنها تفخر بدورها ومساهمتها في تلك الجهود. وحتى اليوم لا يزال أكثر من ٥ ٠٠٠ جندي باكستاني يخدمون في تلك العمليات ويحملون رايات الأمل والمستقبل التقدمي للملايين المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم.

ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بكل صراحة أن المجلس كان أقل فعالية بكثير في التصدي لتهديدات وانتهاكات السلم والأمن الدوليين، وهي ولايته الرئيسية في نهاية المطاف. وللأسف شهدنا في أحيان كثيرة المعايير المزدوجة في عمل المجلس من خلال التقاعس والصمت اللذين استمرا طويلا في بعض الحالات والعجلة في اللجوء إلى التهديدات بفرض الجزاءات وإجراءات الإنفاذ في حالات أخرى. والأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير، في حين أن هناك اتجاها خطيرا إلى اللجوء كثيرا وبشكل متعجل إلى اتخاذ التدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويتم السعي بنشاط لتنفيذ بعض القرارات بينما يتم تجاهل أخرى.

وفي منطقتنا، لا يمثل النزاع الملتهب في جامو وكشمير مظهرا يستحق الشجب من مظاهر الاحتلال الوحشي والقمعي فحسب، بل وتذكرة دائمة بالتزام مجلس الأمن الرسمي، من خلال قراراته العديدة – ما لا يقل عن ١١ قرارا – تجاه شعب جامو وكشمير ووعده له بالحق في تقرير المصير. وفي مواجهة ضم الهند غير القانوني في ٥ آب/أغسطس لجامو وكشمير المحتلة، أصبح الواقع المرير للاحتلال أكثر وضوحا للشعب الكشميري. ولا يظهر الظلام الذي فرض على الأراضي المحتلة والذي دخل الآن شهره الثاني أي مؤشر على التراجع.

وكما هو الحال في أماكن أخرى عندما يفشل المجلس في تنفيذ قراراته تدفع أجيال من الأبرياء ثمن ذلك الفشل دما. وفي حالة كشمير، استمرت إراقة الدماء لأكثر من ٧٠ عاما وأودت بحياة أكثر من ٠٠٠ ٩٥ من الكشميريين، بمن في ذلك عدد لا يحصى من النساء والأطفال. ويجب أن تنتهي هذه المهزلة. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف بمطالبة الهند برفع حظر التجول وإنهاء انقطاع الاتصالات والسماح للشعب بممارسة جميع حقوقه بحرية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي. ويجب الإفراج عن جميع المحتجزين والسجناء السياسيين. ويجب

وقف انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك استخدام القوة ضد المتظاهرين العزل، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية والبنادق الهوائية. كل ذلك يجب أن يتوقف. وفي نهاية المطاف، فإن الأعمال أحادية الجانب والانتهاكات الجسيمة لقرارات المجلس لا تهدد أسس النظام الدولي القائم على القواعد فحسب بل وتقوض مصداقية وشرعية المجلس ذاته.

وبالرغم من أن فضائل الحياد والاتساق يمكن أن تعزز مكانة مجلس الأمن من الداخل، فغني عن القول إن ضرورة إيجاد الشرعية والمصداقية لا يمكن تحقيقها بدون الإصلاح الشامل للمجلس. وباكستان تسعى إلى مجلس ديمقراطي في تشكيله وفعال في صنع القرار وخاضع للمساءلة أمام عموم الأعضاء؛ وتسعى إلى مجلس لا تكون فيه السلطة والامتيازات حكرا على قلة وإنما تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛ وتسعي إلى مجلس متسق مع العالم المعاصر ولا يتمسك بالمفاهيم والحقائق السياسية التي عفا عليها الزمن. إن تجربتنا في إجراء المفاوضات الحكومية الدولية قد أظهرت أن الأساليب المثيرة للانقسام والنهج التجزيئية لا تسفر سوى عن إطالة أمد حالات الجمود وتعكر أجواء المفاوضات. وعلينا أن نتجنب تلك العثرات بغية إحراز تقدم ملموس. وعملية الإصلاح لا يمكن أن تكون مرهونة بالمساعي الوطنية الفردية للأعضاء الدائمين. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الأشهر المقبلة بحس واضح بالهدف وبروح من المرونة على أساس المعايير المتفق عليها الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لمجلس الأمن والأمانة العامة على إعداد التقرير السنوي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الوارد في الوثيقة A/73/2.

يجسد تقديم التقرير السنوي الواجب الهام لمجلس الأمن تجاه الجمعية العامة المكرس في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن وتكتسي أعماله أهمية بالغة لجميع الدول الأعضاء. ولذلك فإن تقريره السنوي الذي يلخص أنشطته يجب أن يكون شاملا وفي المتناول وشفافا. ويكتسي نظر الجمعية العامة في تقرير المجلس السنوي ومناقشتها له نفس القدر من الأهمية. إن هذه المناقشة ليست مجرد إجراء شكلي. بل تسهم في تعزيز التفاعل بين المجلس والجمعية العامة ويجب علينا دعم تلك العلاقة المتعاضدة. ومن الضروري أيضا كفالة أن يظل المجلس خاضعا للمساءلة أمام الدول الأعضاء وأن تتوافر لها فرصة التعبير على نحو بناء عن آرائها وتوقعاتها بشأن عمل المجلس. إذ يضطلع المجلس في نهاية الأمر بولايته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

ولكن من المؤسف أن تقرير هذا العام لم يقدم في الوقت المناسب إذ لم يتح للدول الأعضاء إلا في ٢٢ آب/أغسطس. والتأخير في تقديمه يبعث على القلق، ولم تبرح الدول الأعضاء تعرب عن عدم رضاها عن ذلك. وعندما لا تمنح الدول الأعضاء فترة مناسبة للتحضير والنظر في تقرير شامل جدا، فإننا نكون في وضع غير مؤات لأنه لا يمكننا عندئذ مناقشة محتوياته بفعالية. ويتعارض ذلك مع الغرض الذي نجتمع هنا من أجل تحقيقه. ولذلك يشجع وفد بلدي مجلس الأمن على التقيد بالمبادئ التوجيهية الواردة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) وتحديدا فيما يتعلق بالفقرة ١٣٢ التي تنص على أن يعتمد مجلس الأمن التقرير السنوي في وقت مناسب لتنظر فيه الجمعية العامة في ربيع تلك السنة التقويمية.

وبالانتقال إلى مضمون التقرير، فإن وفد بلدي يثني على مجلس الأمن على تقديم لمحة عامة ممتازة عن أنشطته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك نكرر الدعوة التي وجهت

مرارا وتكرارا بأن يركز التقرير بقدر أكبر على التحليل. وستكون الجمعية العامة قد تلقت مساعدة كبيرة في تقييمها لعمل المجلس إذا تم تزويدها بمعلومات متبصرة إضافية مفيدة. ويتوق وفد بلدي إلى فترة ولايتنا المقبلة في المجلس اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ولا نبرح ندرك أن الجمعية العامة قد وضعت ثقتها فينا بانتخابنا. ونحن ملتزمون بمواصلة تحسين التقرير السنوي لمجلس الأمن لكفالة أنه ليس مجرد أداة شفافة فحسب بل أداة يمكن أن تفضي إلى مجلس أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تقديم التقرير السنوي للمجلس (A/73/2).

وبالرغم من التحسينات التي طرأت على التقارير الأخيرة للمجلس التي أصبحت أكثر فائدة وتضمنا لقدر أكبر من المعلومات، فإننا ما زلنا بعيدين كثيرا عن تحقيق الغرض من وجود التقرير السنوي لمجلس الأمن ونظر الجمعية العامة فيه. وتنص الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، ليس فقط على أن يقدم المجلس تقريراً سنوياً فحسب، بل على أن تتلقى الجمعية التقرير وتنظر فيه. فما هو المبرر والأساس المنطقي وراء هذا الالتزام القوي؟ لا شك في أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الصياغة القوية يكمن في مبدأ المساءلة. إن صلاحيات المجلس وسلطته ليست متأصلة فيه، بل يستمدهما من أعضاء المنظمة الذين تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق بخصوصهم على ما يلي:

”يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم“.

ولذلك فمن المتوقع تماما أن يكون المجلس مسؤولا أمام الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء والتي يستمد المجلس سلطته منها. ولذلك يجب على الجمعية تقييم أداء المجلس وتقييم فعالية أعماله وتحديد الحالات التي لم يتخذ إجراءات بشأنها، وفي نهاية المطاف تقديم توصيات إليه فيما يتعلق بأي مسائل تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق.

وعند استعراض تقرير المجلس لعام ٢٠١٨، أود أن أتطرق إلى أدائه فيما يتعلق بمنطقتنا الشرق الأوسط. إن احتلال فلسطين، الذي هو أطول أزمة في تاريخ الأمم المتحدة والمصدر الرئيسي للنزاعات في المنطقة، لا يزال من دون حل. وتستمر وحشية النظام الإسرائيلي ولا يزال المجلس لا يفي بمسؤولياته في هذا الصدد. ويمكن رؤية مثال حي على هذا الفشل في صمت المجلس إزاء نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس الشريف وكذلك اعتراف الولايات المتحدة بضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل، ويشكل كلاهما انتهاكا صارخا للقواعد القطعية للقانون الدولي، ناهيك عن قرارات المجلس نفسه.

ولم يتخذ المجلس فيما يخص اليمن في عام ٢٠١٨ التدابير اللازمة لمنع المعتدين من قتل المزيد من المدنيين وارتكاب المزيد من الجرائم، بما في ذلك استخدام المجاعة كأسلوب من أساليب الحرب، ودفع البلد إلى حافة التفكك. وفي حالة أخرى انسحبت الولايات المتحدة، وهي عضو دائم في المجلس، من خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرها المجلس باعتماده بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وشكل ذلك انتهاكًا صارخًا لكل من الميثاق والقرار. وعلاوة على ذلك تواصل الولايات المتحدة إجبار البلدان الأخرى إما على انتهاك ذلك القرار أو مواجهة الجزاءات. إن قيام عضو دائم في المجلس بتخويف الدول الأعضاء وإرغامها على انتهاك قرارات المجلس هو أمر غير مسبوق ومثير للقلق بشكل خطير. وفي وقت يواجه فيه مجلس الأمن تدنيا متزايدا في الثقة وسيادة القانون التي هي بحاجة إلى الدعم على المستوى الدولي، تشكل هذه السياسات غير المسؤولة كارثة على النظام الدولي القائم على القواعد.

وثمة مسألة أخرى ينبغي أن تنظر الجمعية العامة فيها وتتجلى في إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بوضع حد لإساءة استخدام بعض الأعضاء الدائمين للمجلس، حيث يرغمونه، من خلال إساءة استخدام سلطتهم ومن أجل تعزيز مصالحهم الوطنية الضيقة، على النظر في قضايا لا تندرج في نطاق اختصاصه. ويشمل ذلك النظر في المسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية للدول التي يحظر الميثاق صراحةً التدخل فيها. ومن الأمثلة الواضحة على استغلال المجلس من جانب الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، نظره في مسألة داخلية لبلدي. وهذا هو الحال فيما يتعلق بالنظر في القضايا التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالمثل، يلجأ المجلس بشكل متزايد وبصورة مفرطة وعاجلة إلى مهام الفصل السابع. ويجب الاحتكام إلى الفصل السابع على النحو المتوخى منه أي كتدبير أخير وفقط إذا لزم الأمر. ومن ضمن المطالب القائمة منذ أمد طويل لأغلبية أعضاء المنظمة ضرورة أن يكف المجلس عن النظر في هذه المسائل وأن يبدي أقصى درجات ضبط النفس في اللجوء إلى أحكام الفصل السابع. وينبغي للمجلس أن يصغي إلى تلك المطالب.

وفي حين تدعو الحاجة إلى زيادة تحسين تقرير المجلس، لا سيما عن طريق إدراج المزيد من المعلومات الموضوعية والتحليلية بشأن القضايا قيد نظره، يجب على الجمعية أيضًا تحسين نظرها في التقارير السنوية للمجلس، لا سيما من خلال تقييم أدائه وتقديم التوصيات إليه عند الحاجة. وهذا أمر ضروري لتجنب المزيد من تآكل مصداقية المجلس المشوهة بالفعل. وهذه هي مسؤوليتنا المشتركة ويجب أن نتعامل معها بجدية.

السيدة يوانو (قبرص) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر على عرضه التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠١٨ (A/73/2).

إننا نعتبر مناقشة الجمعية العامة الهادفة لهذا التقرير ضرورية بالنظر إلى أن المجلس يضطلع بمسؤولياته بالنيابة عنا جميعًا، وأن نجاح النظام السياسي والقانوني الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة مرهون بوفاء الهيئات الرئيسية بأدوارها المتميزة لكن المتكاملة. ويتجلى الهدف من هذه المناقشة ليس في إثارة العداء بين الجمعية العامة والمجلس أو اقتراح تسلسل هرمي بينهما. فالتبادل الجوهري لوجهات النظر يشكل آلية لحفظ الذات من خلال الاستبطان والتقييم الذاتي. ولن يكون من مصلحتنا ببساطة بشكل جماعي عدم خضوع أي جزء من نظامنا لتدقيق صارم. ويجب أن تخضع كل هيئة لديها ولاية للمساءلة، لا سيما إذا كان للمجتمع الدولي بأسره مصلحة فيها.

إننا بحاجة إلى التمكن من تقييم ما إذا كان المجلس يفي بمسؤولياته، وينبغي لنا أن نقوم بالشيء ذاته مع جميع الهيئات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة. ومن الواضح لنا أنه إذا حدث اعتلال في جزء واحد من النظام، فيمكن أن يعني ذلك ببساطة وجود مشكلة أوسع نطاقا تنعكس بشكل سيء على النظام بأكمله. إن العدد الكبير من الصراعات في العالم اليوم يدل على أن أداء المجلس هو دون المستوى الأمثل على الرغم من الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن الوضع سيكون أسوأ بكثير لو لم يكن المجلس موجودا. وفي الوقت نفسه، لا يمنع الميثاق الجمعية من مناقشة مسألتي السلام والأمن الدوليين، إذ شملت الممارسة في المنظمة حتى اعتماد الجمعية لتوصيات بهذا الخصوص. وعندما يكون المجلس منقسما بدرجة لا يمكنه معها اتخاذ إجراء، فإن للجمعية العامة صلاحية للعمل أكبر من تلك التي تستخدمها حاليا ويتعين علينا أن نفكر في دورنا ومسؤوليتنا عن تمكين الأمم المتحدة ككل من الوفاء بولايتها الجوهرية الرئيسية وعن إلزام المجلس بالعمل على أساس المبادئ وليس استنادا لمنطق القوة.

وربما يكون المفتاح لعملنا كمنظمة هو تحقيق أوجه التآزر الصحيحة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن دون المساس بالفصل الواضح بين اختصاصات كل من الهيئتين، فإن

تكاملهما، مقترنا بالفعالية الفردية لكل منهما، يمكن أن يُبقي على مصداقية وأهمية الأمم المتحدة. ولكن تفاعلهما غير كاف. ولا يمكن أن يكون التقرير السنوي بمثابة منبر لحوار مؤسسي سليم. فميثاق الأمم المتحدة، على سبيل المثال، ينص على تقديم تقارير خاصة، وهو الأمر الذي لم يحدث على الإطلاق. وإلى جانب الميثاق، هناك عدد من الطرق غير الرسمية لربط عموم الأعضاء بأعمال المجلس على أساس منتظم. فيمكن لرئاسة مجلس الأمن أن تقدم إحاطة أسبوعية عن عملها للوفود. ويمكن كذلك عقد جلسات اختتام الرئاسة بمزيد من التعمق. وعلى الرغم من أننا نقدر أن جزءا هاما من مفاوضات المجلس يجب أن يتم في إطار مغلق، فإن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب الشفافية.

ونعتقد، مثلنا مثل الآخرين، أنه كان بوسعنا إجراء نقاش مفيد بقدر أكبر بشأن التقرير المعروض علينا لو أنه جرى تقديمه ومناقشته في وقت سابق من العام. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن اللمحة العامة التي يقدمها التقرير عن عمل المجلس مفيدة جدا، نعتقد أن الأعضاء سيستفيدون لو أن محتوى التقرير أصبح أكثر موضوعية وتحليلا. ونود أن نرى، من بين عناصر أخرى، لمحة عامة عن العمل الفعلي الذي قام به المجلس وعن الحالة على أرض الواقع بالنسبة لكل بند في جدول الأعمال، بما في ذلك في كل حالة تقييم لمستويات الخطر وتنفيذ ولايات المجلس والامتثال العام لقرارات المجلس، علاوة على ما يمكن أن يفعله عموم الأعضاء فيما يتعلق بكل نزاع لم يحل.

وتعتمد الدول الصغيرة غير الأعضاء في المجلس والتي تشهد نزاعات مستمرة منذ أمد طويل ومدرجة على جدول أعمال المجلس، مثل قبرص، اعتمادا مطلقا على فعاليته. ولا يمكننا المبالغة في أهمية ألا يتشتت انتباه المجلس عن التركيز حصرا على الأخطار التي تهدد السلام وعلى استخدام القوة وتسوية النزاعات. وينبغي للمجلس أن يكون حازما في الاعتراف بالاستخدام غير المأذون به للقوة وفي إدانته والتصدي له. وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن الشامل ينطوي على العديد من الأسباب الجذرية والعوامل المعقدة، فإن هناك هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تتمثل مهمتها في التخفيف من حدة تلك العوامل ويجب علينا ضمان تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية. كما لا يمكننا أن نبالغ في أهمية التأكيد على تقيد المجلس بأولوية سيادة القانون الدولي عند اتخاذه القرارات. ويجب عليه أن يواظب على تطبيق نفس مجموعة القواعد التي وضعناها بصورة جماعية وعممناها في العلاقات الدولية. ولدى حل النزاعات، لا يمكن التضحية بالعدالة في سبيل تحقيق السلام، وإلا فإن السلام لن يكون مستداما. وعلى المستوى الفردي، فإن شكل الخلاص الوحيد بالنسبة لضحايا النزاعات هو احتمال تحقيق العدالة. ويجب علينا أن نستخدم المؤسسات القضائية التي أنشأناها لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق الإحالات من مجلس الأمن.

وفي ضوء التزايد المطرد للعنف ضد المدنيين في النزاعات المسلحة والطابع المتغير للنزاع مع الزيادة الكبيرة في الجهات من غير الدول كأطراف محاربة، نطلب أن يتخذ المجلس مزيدا من الإجراءات المحددة الأهداف لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومساءلة الجناة. وأود أن أشير بصفة خاصة، في ذلك الصدد، إلى اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، بشأن الأشخاص المفقودين، الذي قدمته الكويت والذي نرحب به ترحيبا صادقا وندعمه.

وإذا سمحت لي الجمعية العامة بالإدلاء ببعض الملاحظات الأخيرة، أود تكريس إحداها لعمليات حفظ السلام التي ثبت أنها أقوى الأدوات المتاحة للمجلس. وفي سياق نشر وإدارة وسحب عمليات حفظ السلام، يجب على المجلس أن يتخذ القرارات حصرا على أساس المعايير المتعلقة بالسلام والأمن، استنادا إلى الخبرة والمعرفة الحقيقية بالحالة في الميدان. وعلى الرغم

من تسليمنا بأن الميزانية السنوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدرها ٦,٧ بليون دولار هي مبلغ كبير، فإنها أقل تكلفة بكثير من الخيار البديل.

وتتعلق نقطتي قبل الأخيرة بأوجه التآزر في مجال صون السلام والأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات القدرات المقابلة والتي لديها معرفة محلية بالحالة على أرض الواقع. وبينما لا يمكن أن يكون هناك شك في مساعدة هذا التعاون للمجلس على معالجة النزاعات بشكل أكثر فعالية، فإن ذلك يجب أن يتم في إطار الأمم المتحدة القائم على القواعد وبشرط ألا يتخلى المجلس عن اختصاصه الأساسي في هذه الحالات.

أخيرا، سأكون مقصرة إن لم أشدد على الحاجة إلى زيادة فرص مشاركة الدول الأعضاء المدرجة على جدول أعمال المجلس أو المتأثرة مباشرة به في عمل المجلس.

السيدة دي شوت (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أصبحت قائمة المتكلمين في هذه المناقشة السنوية قصيرة بشكل لا يكاد يُصدق في السنوات الأخيرة. ويسر نيوزيلندا أن تنضم إلى الوفود الأخرى التي قررت أن عمل مجلس الأمن هام جدا بالنسبة للجمعية العامة بدرجة لا يمكنها معها التزام الصمت. وتؤيد نيوزيلندا، في ذلك الصدد، البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية (انظر A/73/PV.105).

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/73/2) وثيقة مطولة وتشيد نيوزيلندا بعمل الذين أعدوها. ولأننا تحملنا تلك المسؤولية قبل بضع سنوات فقط، فإننا نعلم أنها ليست مهمة سهلة. وإننا ممتنون لرئيسة الجمعية العامة على تأخير هذه المناقشة من أجل تمكين الدول الأعضاء من النظر في التقرير بشكل كامل. غير أن ما يدعو للأسف هو أن التأخيرات في وضع الصيغة النهائية للتقرير أدت مرة أخرى إلى عدم تقديمه إلا في نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة.

وتنضم نيوزيلندا إلى المتكلمين الآخرين في الطلب إلى رئيس الجمعية العامة مواصلة كفالة إعطاء الوفود الوقت الكافي للنظر في التقارير في المستقبل. كما نشجع أعضاء مجلس الأمن، الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، على الوفاء بالالتزام الوارد في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) بتقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة في وقته. والتقرير ينبغي ألا يكون مجرد عملية شكلية. وينبغي أن يتيح الفرصة للتفكير في التحديات والتهديدات العالمية للسلام والأمن الدوليين وأن يعطي فكرة عن التقدم المحرز في مجلس الأمن وأدائه.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير، يسرنا أن نلاحظ أن عمل المجلس في عام ٢٠١٨ تضمن عدة أمثلة على إسهامات إيجابية له في مجال السلم والأمن الدوليين. ففي ليبريا وكولومبيا والعراق، من بين بلدان أخرى، دعم المجلس تحقيق المزيد من الاستقرار. وهذه أمثلة هامة للدور الحاسم الذي يمكن للمجلس أن يضطلع به، وهو يضطلع به فعلا، عندما يتمكن من العمل بصوت وغرض واضحين. كما يكشف التقرير النقاب عن أنه خلال عام ٢٠١٨، كانت السمة المميزة للمجلس الانقسامات والأشياء التي لم ينجزها. والاختلافات في الآراء أمر متوقع بل ومُرحب به باعتبارها وسيلة لتحديد الاستجابة الأنسب لأي حالة. غير أن التهديد باستخدام حق النقض واستخدامه يعنيان أن الاختلافات في الرأي بين الأعضاء الدائمين في المجلس تتكلس بسرعة لتتحول إلى تقاعس عن العمل.

إن مجلس الأمن لديه مهمة لا يُحسد عليها. ومداولاته وقراراته ذات أهمية قصوى. وحياة الملايين تتأثر سواء تصرف المجلس أم لم يتصرف وتتأثر أيضا بكيفية تصرفه. لئن كانت مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين تقع في المقام الأول على عاتق المجلس، فإنه لا يتصرف بعزلة تماما ولا ينبغي أن يتصرف كذلك. ويشكل تقرير مجلس الأمن خطوة مهمة في ضمان الشفافية والمساءلة في المجلس.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يرحب بلدي، أيرلندا، بعقد مناقشة اليوم. وهي مهمة لنا لعدد من الأسباب. أولا، من الواضح أن المناقشة هي جزء من واجب مجلس الأمن كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بأن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة (A/73/2). ثانيا، وكما نرى الأمر فإن أعضاء مجلس الأمن المنتخبون أو الدائمون يتصرفون بالنيابة عن عموم الأعضاء. وإجراء مناقشات مثل هذه المناقشات هو أمر مهم جدا لنا، نحن عموم الأعضاء، في تقييم عمل المجلس والعمل الذي يقوم به المجلس بالنيابة عنا. وهو أيضا إحدى وسائل جعل المجلس مسؤولا عن إجراءاته، وفي الواقع وبصراحة، في الحالات حيث يخفق في اتخاذ إجراء. وأخيرا، نرى أن هذه المناقشة تتيح للأعضاء المجال لطرح آرائهم بشأن تقرير مهم وطويل الغرض منه تغطية كامل عمل المجلس وهيئاته الفرعية المهمة على مدى فترة ١٢ شهرا.

وعليه، وبينما نرحب بالوقت الإضافي المخصص لمناقشة اليوم، فإننا نأسف لعدم قيام المجلس بتقديم تقريره في فصل الربيع، كما هو مطلوب. ومن شأن التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه إجراء تقييم لأعمال المجلس في الوقت المناسب، وإتاحة المجال أمام عموم الأعضاء لمشاركة موضوعية أكبر بشأن المسائل التي تنشأ عن ذلك. وهذا مثال على السبب الذي دفع أيرلندا لأن تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وفي حين أن أساليب عمل المجلس لا تشكل غاية في حد ذاتها، فإن تحسينها يزيد من شفافية المجلس واتساقه وخضوعه للمساءلة. وأود أن أضيف أن رؤية المجلس يتصرف وفقا للإجراءات بالنيابة عن هموم الدول الأعضاء سيعزز في الواقع شرعيته وسلطته.

وإن كان التقرير موضع ترحيب مرة أخرى، فإنه لا يقدم نوعا من التحليل الناقد للذات الذي من شأنه توفير أساس لتحسين الطريقة التي يعمل المجلس. ونرى أن من الضروري توسيع الجزء السردي التمهيدي والسعي إلى تقييم فعالية المجلس في الاضطلاع بمهامه، من حيث كيفية عمله، والأهم من ذلك، كيفية نهوضه بالمهمة الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن. وندرك أن شرط الإجماع فيما بين أعضاء المجلس قد يصعّب تقديم تقييم صريح. ولكن، صدقا، الابتكار أمر ممكن. فعلى سبيل المثال، نرى أنه يمكن للتقرير على وجه التحديد ذكر آراء أعضاء المجلس المنتخبين المغادرين دون حاجة إلى الإجماع بشأن مساهماتهم.

ونلاحظ أن عدد مشاريع القرارات التي استخدم ضدها حق النقض ولم تحظ بتوافق الآراء ما انفك يزداد في المجلس لسنوات. وفي ٢٠١٨، تم استخدام حق النقض ضد ثلاثة مشاريع قرارات، بينما لم يجر اعتماد أربعة مشاريع قرارات مقدمة بسبب عدم كفاية الأصوات. وإجمالا، تم اتخاذ عدد أقل من القرارات مما اتخذ في عام ٢٠١٧. وكان هناك أيضا عدد أكبر من التصويتات الإجرائية في الماضي. وفي بعض هذه الحالات، استخدم أحد الأعضاء الدائمين حقه في النقض لعرقلة عمل المجلس. ونرى أن هذا أمر غير مقبول. وترغب أيرلندا في أن ترى نهاية لاستخدام حق النقض، لا سيما في الحالات الفعلية أو المحتملة التي تنطوي على جرائم الفظائع الجماعية.

وفي حين أن هناك انقسامات خطيرة في المجلس، يمكن إحراز تقدم حتى في أصعب المسائل. فعلى سبيل المثال، نشيد بجهود الكويت والسويد، وكلتاهما عضوا منتخبا، التي أدت دورا حاسما في ضمان اتخاذ المجلس القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي يجدد إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود في سورية، والقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي يطالب بهدنة إنسانية مدتها شهر واحد لإيصال المعونة عقب تصعيد النزاع في شباط/فبرايرمن ذلك العام. ونرحب أيضا بزيادة تركيز المجلس على المسائل المواضيعية الرئيسية. وفي هذا الصدد، نشدد على المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين، ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، والعوامل المحركة للنزاعات، مثل الجوع ومسائل

المناخ والموارد الطبيعية الشحيحة. ومع ذلك، وكما نرى الأمر، على الرغم من العمل الجيد الذي يقوم به على وجه الخصوص الأعضاء المنتخبون، فإن تعميم الأولويات المواضيعية المهمة وتوجيه الانتباه إليها في جميع الحالات القطرية الفردية في المجلس يظل عملا قيد التنفيذ في أفضل الأحوال.

وبوصف أيرلندا بلدا يسعى لعضوية مجلس الأمن، فإنه يتعهد بجعل هذه المسائل أولوية خلال فترة ولايته إذا حالفنا الحظ وتم انتخابنا. وسنبذل أيضا الجهود لضمان خضوع المجلس للمساءلة أمام عموم الأعضاء، بطبيعة الحال؛ وبصفتنا عضوا منتخبا سنعمل بأقصى قدر ممكن من الفعالية لضمان أن يأتي صون السلم والأمن الدوليين بالفعل في صلب أعمال المجلس.

السيدة كايفال (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن مبادئ المساءلة والاتساق والشفافية مهمة في إدارة الدولة الإستونية. ولهذا السبب أيضا انضمت إستونيا إلى مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، من أجل العمل على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لتعكس هذه المبادئ. وبما أن مجلس الأمن هيئة تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي له الالتزام بها.

نناقش اليوم التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/73/2)، الذي يُلزَم المجلس بتقديمه إلى الجمعية العامة، عملا بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل تقريره السنوي آلية مساءلة مهمة أنشأت بموجب الميثاق، كي تحكم العلاقة بين هذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة. ونؤيد تماما دعوة مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة وكفالة جعل المجلس أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمله.

ومن المؤسف أن التقرير المعروض علينا اليوم قد قدم إلى الجمعية العامة في وقت متأخر جدا من الدورة، ونود تذكير الجمعية بأنه من خلال العديد من المذكرات الرئاسية، بما في ذلك أحدثها وهي مذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، التي مر على اعتمادها اليوم عامان، تعهد مجلس الأمن بعرض التقرير السنوي خلال فصل الربيع الذي يلي دورة السنة المشمولة بالتقرير. ومن الواضح أن مناقشات من قبيل مناقشة اليوم وتلك التي جرت في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر A/73/PV.105) تبين رغبة عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إجراء مناقشة جدية للتقرير. وبوصفنا عضوا جديدا في مجلس الأمن، سنتمكن من المشاركة في هذه العملية والإسهام في المبادئ التي ذكرتها.

السيدة إينيستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة اليوم، التي تتسم بكونها إحدى الفرص القليلة، وبالتالي المهمة جدا المتاحة أمام الدول الأعضاء عموما لمناقشة أعمال مجلس الأمن.

وبصفة السويد عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، فإنها تؤيد البيان الذي أدلت به سويسرا بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية يوم الثلاثاء (انظر A/73/PV.105)، ولكن أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

كانت السويد عضوا في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وعندما بدأنا فترة عضويتنا بتولي رئاسة المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شجعنا زملاءنا أعضاء المجلس على التسامي فوق المصالح الوطنية وتحمل مسؤولياتهم بموجب الميثاق. وأكدنا أنه على الرغم من الاختلافات بين أعضاء المجلس، ينبغي له أن يسعى دائما إلى تحقيق نتائج مجدية. وترد ثمار عمل المجلس في التقرير السنوي المعروض علينا اليوم (A/73/2). وفي ظل المناخ الدولي الصعب الذي اتسم بعدد متزايد من التحديات المعقدة، كانت هناك إيجابيات وسلبيات خلال سنتي عضويتنا في مجلس الأمن. ومن جانبنا، سعدنا بتمكننا من الإسهام في زيادة مشاركة المجلس في اليمن. وقد شاركنا في قيادة جهود المجلس

للاستجابة للحالة الإنسانية في سورية. وعملنا بجد على تعزيز مشاركة النساء والأطفال وأخذ آرائهم بعين الاعتبار. وسعينا إلى تعزيز مشاركة المجلس في مفاهيم الأمن الأوسع على غرار تغير المناخ والأمن. وحاولنا أيضا فتح أعمال المجلس للمتضررين من النساء والشباب والمجتمع المدني. ولم نتحدث فقط عن البلدان المدرجة في جدول الأعمال ولكن معها، وحاولنا إشراك أجزاء أكبر من العضوية الأوسع في أعمال المجلس.

ولكن، وبينما أفتخر بعرض إسهامات السويد في بعض النجاحات النسبية للمجلس خلال فترة ولايتنا، يجب علينا أن نعترف أيضا بأوجه القصور وأحيانا بالفشل المريع للمجلس في تنفيذ ولايته. وقد يكون عدم قدرته على الاستجابة بشكل كاف لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أحد أخطر إخفاقاته خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ولم يؤد فشله في الاحتفاظ بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أو إنشاء آلية محلها، إلى حرمان ضحايا تلك الجرائم البشعة من العدالة فحسب، بل قوض النظام العالمي لعدم الانتشار ودور مجلس الأمن في الدفاع عنه. ويتجلى المثال الآخر في فشل المجلس في منع اضطهاد الروهينغيا في ميانمار والمطالبة بالمساءلة عليها بعد ذلك.

وفي حين ثمة أسباب مختلفة لأوجه القصور في المجلس، إلا أن المصدر الرئيسي لعدم قدرته على التصرف هو حق النقض سواء من خلال استخدامه أو التهديد باستخدامه. وخلال فترة عضوية السويد في المجلس، منع حق النقض المجلس من اتخاذ إجراءات في تسع مناسبات. وجرى استخدامه مرات عدة بشأن سورية، مرتان فيما يخص الحالة في الشرق الأوسط ومرة واحدة لمنع المجلس من اتخاذ إجراء بشأن اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، تم منع المجلس من اتخاذ إجراءات بشأن ميانمار بسبب احتمال استخدام حق النقض. والملفت للنظر هو أنه في كل تلك المناسبات تقريبًا، كانت هناك أغلبية واضحة من أعضاء المجلس تؤيد اتخاذ المجلس إجراءات، ولكن مع معارضة عضو أو عضوين دائمين لها. إن إساءة استخدام حق النقض تقوض شرعية المجلس. ويجب أن نضمن زيادة التكلفة السياسية لإساءة استخدام حق النقض. إن الجمعية العامة ليست مكلفة بتحمل المسؤولية عن إحلال السلام والأمن الدوليين، ولكن ما يمكن أن تفعله هو رفع عتبة استخدام حق النقض من خلال ممارسة نوع من المساءلة. وتجري مناقشة الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية كما سمعنا خلال المناقشة اليوم، والسويد تؤيدها بقوة.

أساسا، إذا أردنا تحقيق مجلس أكثر استجابة وفعالية وشفافية ومواكبةً لعصرنا، يجب علينا إحراز تقدم فيما يخص إصلاح مجلس الأمن. ولكن الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح شامل يجب أن تقترن بالتحسينات المستمرة للمجلس في تشكيلته الحالية. وتطلعنا تجربتنا بأنه لدى الأعضاء المنتخبين دور مهم يتعين عليهم القيام به. لقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين قدرة الأعضاء غير الدائمين العشرة على الوفاء بالولاية التي منحتها لهم الجمعية العامة. والاستمرارية مهمة للغاية. ومهدت الانتخابات السابقة وفترات المراقبة التي جرى تمديدها والعملية الانتقالية الأكثر تنظيماً بين الأعضاء السابقين والحاليين والمحتملين الطريق للأعضاء الأكثر استعدادا والذين يمكنهم التعاون بشكل أكثر فعالية مع بعضهم البعض ومع الأعضاء الدائمين. وفي حين يجب على الأعضاء الدائمين التقيد بالتزاماتهم المنصوص عليها في الميثاق والامتناع عن إساءة استخدام حق النقض من أجل المصالح الوطنية الضيقة، ينبغي للأعضاء المنتخبين الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم بأن يكونوا مبتكرين وشجعان. ومن خلال زيادة تكلفة استخدام الخمسة الدائمين لحق النقض يمكننا تعديل الكفة وضمان أن يضطلع المجلس بشكل أفضل بولايته.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالرد على تعليقات الزملاء فيما يتعلق بتقديم تقييمات شهرية. وأريد أن أؤكد لهم وللجمعية أن هذه مسؤولية أخذتها السويد بجدية خلال فترة ولايتها.

وقدمنا تقييم رئاستنا لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على النحو الواجب، وسيكون التقرير المتعلق برئاستنا في ٢٠١٨ متاحًا قريبا.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيسة على عقد الجلسة العامة اليوم للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن على النحو الوارد في الوثيقة A/3/2.

إن مداولات الجمعية العامة بشأن التقارير السنوية لمجلس الأمن وفق ما تنص عليه المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة من بين السبل الهامة للدول الأعضاء لتبادل آرائها بشأن عمل المجلس والتأكيد على مجالات الاهتمام التي تتطلب اهتماما وتفانيا خاصين. ومع مراعاة حقيقة تصرف مجلس الأمن في أدائه لمهامه بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، ينبغي إعطاء عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً فرصاً أكبر للاستماع إليها. ونلاحظ بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد ونتطلع إلى بذل جهود إضافية لتعزيز شفافية ومساءلة المجلس وتفاعله مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

إن التحديات الحالية المتعلقة بالسلم والأمن التي يواجهها العالم تتطلب تعزيز النظام القانوني الدولي ومضاعفة الجهود المبذولة على جميع المستويات. ويعتبر الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما التي توجه العلاقات بين الدول أمرا بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية. إن فعالية مجلس الأمن وعمله الخاضع للمساءلة يتطلبان تنفيذ قراراته أولاً وقبل كل شيء. والمادة ٢٥ من الميثاق واضحة بشأن التزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد. إن استمرار استخدام القوة بصورة غير مشروعة ضد الدول ذات السيادة والاستحواذ على الأراضي الناتج عنها رغم قرارات مجلس الأمن المخالفة لذلك، لا يعني أن مثل هذه الحالة يمكن أن تشكل ممارسة مقبولة للمجلس.

وكما هو معلوم من خلال اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، فقد أدان استخدام القوة ضد بلدي أذربيجان إلى جانب احتلال أراضيها والهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة. وأعاد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة الحدود الدولية وعدم مقبولية استخدام القوة في الاستيلاء على الأراضي. وأكد مجلس الأمن من خلال تلك القرارات وردا على المطالب الإقليمية والإجراءات القسرية، أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة.

لقد كانت الهجمات التي شنتها القوات المسلحة لأرمينيا على أذربيجان واحتلالها لأراضيها هي سبب اتخاذ المجلس لأربعة قرارات وسبعة بيانات رئاسية. وقدمت القرارات إيضاحات موثوقة فيما يتعلق بالأفعال المرتكبة والالتزامات التي جرى انتهاكها والالتزامات بوضع حد للحالة غير القانونية الناتجة عن ذلك. ووصفت أفعال أرمينيا بأنها استخدام غير مشروع للقوة وأبطلت مطالباتها بأراضي أذربيجان بشكل نهائي. وتتم صياغة القرارات والوثائق العديدة التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى على نفس المنوال.

ونتيجة لذلك، فإن مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي كلفت بتشجيع حل النزاع وتيسير المفاوضات لتحقيق هذا الهدف، أشارت بوجه خاص في إعلانها الذي أصدرته فيما يتعلق بالاستيلاء على أراضي أذربيجان واحتلالها إلى أنه

> ”لا يمكن الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولا يمكن استخدام احتلال الأراضي للحصول على اعتراف دولي أو لفرض تغيير في الوضع القانوني“ (S/26718، الضميمة الأولى).

غير أن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن لم تُنفّذ بعد، والنتيجة الحتمية لذلك هي أن هذا النزاع الذي لم يُحل وعواقبه العسكرية

والإنسانية لا تزال تعرض للخطر السلام والأمن والتنمية. وفي ظل هذه الخلفية، شهدنا محاولة أرمينيا التقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن وإساءة تفسير الغرض منها ومضمونها. كما عرقلت أرمينيا أيضاً باستمرار عملية تسوية النزاع ولجأت بصورة منتظمة إلى الاستفزازات المختلفة الرامية إلى تصعيد الحالة في الميدان وتوطيد الوضع الراهن، كما توضح بجلاء بعض الأمثلة الأخيرة السيئة الصيت.

وأعلنت أرمينيا في الشهر الماضي، على أعلى مستوى سياسي، أن إقليم ناغورنو كاراباخ، وهي أرض تقع تحت سيادة بلدي، جزء من أرمينيا، مما كشف عن خططها الرامية إلى ضم المناطق المحتلة من أذربيجان، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وسبق ذلك البيان تصريحات استفزازية أخرى للعديد من كبار أعضاء الحكومة الأرمينية، مؤكدة، على سبيل المثال، أنها لن تعيد شبراً من الأرض إلى أذربيجان، ومهددة بشن حرب جديدة من أجل أراضٍ جديدة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحذيرات والإدانة السابقة من جانب المجتمع الدولي، وعلى خلفية الجهود الجارية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، يجري الاضطلاع بأعمال متعمدة في الأراضي المحتلة من أذربيجان بغية ضمان الاستيطان فيها وضمّها. وتشمل هذه الإجراءات، من بين أمور أخرى، توطين المستوطنين وتدمير التراث التاريخي والثقافي أو الاستيلاء عليه، والاستغلال والنهب والاتجار غير المشروع بالأصول والموارد الطبيعية والثروات الأخرى في الأراضي المحتلة.

إن محاولات أرمينيا تقديم أراض معترف دولياً بأنها أراضي أذربيجان – منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من المناطق المحتلة – تحت مسميات مزيفة مختلفة، فضلاً عن الترويج للنظام العميل غير القانوني الذي أنشأته في تلك الأراضي ودعمته، هي أيضاً أعمال باطلة ولاغية. وما فتئت عدم مشروعية ذلك النظام تتبدّى مراراً على الصعيد الدولي. فهو يخضع لتوجيهات يريفان ولسيطرتها وليس في نهاية المطاف سوى نتاج العدوان والتمييز العنصري والتطهير العرقي.

وكل هذا يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. لقد دأبنا على رفع التحديات الناجمة عن العدوان المستمر على بلدي إلى عناية مجلس الأمن. وتوجد إشارة إلى البلاغات المقدمة من أذربيجان باعتبارها من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفصل ٤ من الجزء الخامس من تقرير مجلس الأمن قيد النظر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإخلالات الخطيرة بالالتزامات بموجب القواعد الآمرة للقانون الدولي العام تترتب عنها عواقب إضافية. وهي تتضمن واجب الدول في أن تتعاون من أجل إنهاء هذه الانتهاكات بالوسائل الشرعية والإحجام عن الاعتراف بشرعية وضع ناجم عن إخلال خطير وعن تقديم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يصرّ المجتمع الدولي على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) وعلى امتثال أرمينيا الصارم لالتزاماتها الدولية.

إن الهدف الرئيسي من عملية السلام الجارية، التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن، هو ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان، واستعادة أذربيجان لسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وعودة الأشخاص المشردين قسراً إلى ديارهم وممتلكاتهم. إن تحقيق هذا الهدف أمر واجب، وليس تنازلاً، وهو أيضاً حتمي وملحّ، لأن الاستخدام غير المشروع للقوة وما ينجم عن ذلك من الاحتلال العسكري والتطهير العرقي لأراضي أذربيجان لا يشكل حلاً ولن يحقق السلام والمصالحة والاستقرار.

السيد بايابو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نرحب بفرصة المشاركة في المناقشة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن

(A/73/2)، ونشكر أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على إعداد التقرير.

تهنئ الهند كلاً من إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر على انتخابها لعضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١. ونتطلع إلى العمل معها بصورة بناءة وإيجابية.

ونشير إلى أن التقرير قيد النظر لا يزال تصنيفاً إحصائياً للأحداث ومجرّد موجز وسرد للجلسات والوثائق الختامية. لقد طلبت عضوية الجمعية العامة مراراً من مجلس الأمن أن يكون التقرير السنوي أكثر تحليلاً وأن يقدّم نظرة ثاقبة لا مجرد سرد لجلسات المجلس. إن مناقشة التقرير السنوي قد أصبحت تقليداً وشكلية في قائمة طويلة من الشكليات. ونحن بحاجة إلى تنشيط هذا التفاعل بين الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة وشقيقها الأكثر صلاحية. إن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يضفي على التقرير جدّية كبيرة، كما يتضح من وجود حكم منفصل يكلّف بتقديم هذا التقرير بدلاً من إدراجه في الحكم المخصص للتقارير الواردة من هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويعني ذلك أن التقرير السنوي لمجلس الأمن ينبغي أن يبلغ عن التدابير التي قرر اتخاذها ويبرزها ويحللها أو عن تلك المتخذة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد اعتقد الكثيرون أن مواءمة الفترة المشمولة بالتقرير مع السنةَ التقويمية ستؤدي إلى التبكير في تقديمه، غير أن الحالة لم تتغير. فالتقرير الذي يفتقر إلى المضمون والمقدم في وقت متأخر جداً – تقريباً في الربع الأخير من السنة التالية – لا يحصل على الانتباه اللازم لمناقشة مناسبة. ولا بد من تصحيح هذا الوضع. وينبغي أن تكون هناك جداول زمنية محددة للانتهاء من التقرير وتعميمه على عموم أعضاء الجمعية العامة وإجراء مناقشة في وقت أبكر، وليس قريباً من اختتام الدورة.

يبين تقرير عام ٢٠١٨ أن نصف التقييمات الشهرية لعمل مجلس الأمن فقط قد نشرت، وأن إحصاءات هذا العام لا تبدو في حالة جيدة. ولم يُنشر أي من التقييمات الشهرية حتى الآن. ونعلم من المعلومات المتاحة أن التقييمات الشهرية صدرت لجميع الأشهر من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣. وقد بدأ العدد ينخفض منذ عام ٢٠١٤.

كما أن التقرير السنوي يفتقر إلى تحليل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي الأداة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. ولا يوجد سوى القليل من المعلومات عن الكيفية التي تدار بها عمليات حفظ السلام والمشاكل التي تواجهها، والسبب في وضع بعض الولايات أو تغييرها وفي تعزيزها أو تقليصها أو إنهائها. ونظراً لأن معظم حفظة السلام تساهم بهم الدول التي ليست أعضاء في المجلس، وتعرض حياة جنودها للخطر خدمة لقضية السلام الدولي، فنحن بحاجة إلى تحسين الشراكة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ولن يكون معظمنا نحن الذين أعربنا عن آرائنا هنا اليوم راضين عن عمل المجلس وعن تقريره، ولكن بموجب أحكام المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن للجمعية العامة تكرار المناقشات ولا أن تعوض عن أوجه القصور فيها. إن العديد من العيوب في عمل المجلس تأتي من بُنيته. ومن الواضح أن تكوينه لا يجسد الحقائق على أرض الواقع. وهو لا يجسّد ولا يُمثل تطلعات وآراء العضوية الأوسع. وعلى غرار معظم الآخرين، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن العلاج الوحيد هو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الذي يشمل توسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة من عضويته. وبما أن تقييم الأداء قد أصبح أحد مجالات التركيز في الأمم المتحدة، يتعيّن على مجلس الأمن أيضاً أن يثبت مصداقيته ويحسّن أداءه. ويحدونا الأمل في أن ينظر المجلس في هذه الآراء والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء نظراً جاداً.

وقد حاول أحد الوفود مرة أخرى إساءة استخدام هذا المنتدى لنشر الخطاب الكاذب الذي لا أساس له من الصحة عن بلدي.

لم تنجح هذه المحاولات في الماضي ولن تنجح الآن. والحقيقة هي أن الوفد المعني يمثل مساحة جغرافية معروفة الآن على نطاق واسع كمركز للإرهاب يعرض حياة الأبرياء للخطر في منطقتنا وخارجها. ونحن لا نرغب في الرد على هذه المساجلات لكي لا نرفع من شأنها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/73/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طلب وفدان الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن مدة الإدلاء ببيانات في إطار ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي الوفود بها من مقاعدها.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتكلم ممارسة لحقنا في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان.

نحن نرفض بحزم مزاعم أذربيجان التي لا أساس لها من الصحة والتي لا علاقة لها بالواقع. ففي عدد من المناسبات عرضت أرمينيا موقفها فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن التي أشارت إليها أذربيجان. ونأسف لمواصلة أذربيجان ممارسة التشويه والتفسير أحادي الجانب لأحكام القرارات. ولم تنفذ أذربيجان المطلب الرئيسي للقرارات المتمثل في الوقف التام للأعمال العدائية حيث اختارت مواصلة عدوانها المسلح على شعب ناغورنو كاراباخ. ويشكل الخطاب العدائي لأذربيجان وتعزيزاتها العسكرية غير الخاضعة للسيطرة في انتهاك للالتزامات المترتبة عليها بموجب نظام تحديد الأسلحة التقليدية، إلى جانب الترويج لسياسة الكراهية ضد الأرمن، عقبة وتهديدا رئيسيين للسلام والأمن في منطقتنا وعائقا أمام جهود الشكل المتفق عليه للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي لصراع ناغورنو كاراباخ. وندعو أذربيجان إلى التقيد التام بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي لعام ١٩٩٤ بين ناغورنو كاراباخ وأذربيجان وأرمينيا، والمشاركة في مفاوضات بحسن نية تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك.

وتمثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لشعب ناغورنو كاراباخ بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير السبب الكامن وراء النزاع في ناغورنو كاراباخ. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدى هجوم عسكري واسع النطاق شنته القوات المسلحة الأذربيجانية ضد شعب ناغورنو كاراباخ إلى ارتكاب فظائع جماعية شملت ارتكاب القوات المسلحة الأذربيجانية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين. وتبيّن تلك الممارسات أن أذربيجان مهتمة فقط بالأراضي وليس باستعادة حقوق الإنسان لشعبها. إننا ندعو أذربيجان مرة أخرى إلى عدم إساءة استخدام الجمعية العامة والدخول بدل ذلك في مفاوضات بحسن نية في صيغتها الخاصة.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيكون ردي على الملاحظات التي أبداها ممثل أرمينيا موجزا. فالالتزامات الدولية للدول الأعضاء مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والمعاهدات التي هي طرف فيها. والسؤال الواضح هنا هو ما إذا كانت أرمينيا تمتثل لتلك الالتزامات. والجواب بالتأكيد وبشكل قاطع لا. وتعليقات ممثل أرمينيا توضيح لذلك في هذا الصدد.

وينعكس موقفنا ومعلوماتنا الشاملة بشأن القضية في الرسائل التي قدمتها أذربيجان وجرى تعميمها كوثائق لمجلس

الأمن والجمعية العامة على النحو المشار إليه في الفصل ٤ من الجزء الخامس من تقرير مجلس الأمن قيد النظر (A/73/2).

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية.

إن عدم إجابة ممثل أذربيجان على النقاط التي أثارها وفد بلدي يدل على أن البيانات التي أدلى بها لا أساس لها ولا علاقة لها بالواقع. لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا قدمنا ملاحظات شاملة ورسائل مكتوبة فيما يتعلق بموقفنا من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتشوه النقاط التي أثارها ممثل أذربيجان أحكام القرارات.

فهي أحادية الجانب وتشير فقط إلى عناصر معينة بطريقة لا أساس لها ومشوهة تماما. وأود التأكيد على أن قرارات مجلس الأمن قيد المناقشة تعترف بناغورنو كاراباخ كطرف في النزاع. وإذا كانت أذربيجان مهتمة بالفعل بتنفيذ تلك القرارات فعليها أولاً وقبل كل شيء أن تتعامل مع السلطات المنتخبة في ناغورنو كاراباخ وتنفذ التزاماتها بموجب تلك القرارات لكفالة وقف الأعمال العدائية بشكل كامل.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الملاحظات التي أدلى بها ممثل أرمينيا للتو وما تنطوي عليه من تشويه معتاد وتفسيرات خاطئة، لا تدع مجالا للشك في أن سياسة أرمينيا العدوانية والعنصرية والكراهية العميقة لا تزال قائمة رغم التغيير الذي طرأ مؤخرا على حكومة تلك الدولة العضو.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن مطالبات أرمينيا تتعارض مع قواعد القانون الدولي ولا أساس لها. ومن المعروف جيدًا أن منطقة ناغورنو كاراباخ وسبع مناطق مجاورة لأذربيجان تخضع للاحتلال العسكري الأرمني. والحقيقة هي أن أرمينيا قد استخدمت القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان وأنشأت نظاما عنصريا عميلا تابعا لها. وحقيقة أن تلك الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي وبالتالي هي إجراءات غير قانونية، هي حقيقة واضحة في قرارات مجلس الأمن وفي العديد من وثائق المنظمات الدولية الأخرى.

إننا نعتبر موقف أرمينيا تحديا مفتوحا لعملية تسوية الصراع وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وكلما أدركت حكومتها عاجلاً أنه ليس لبرنامجها السياسي الخطير وغير البناء أية آفاق، كلما تمكنت شعوبنا من الاستفادة بشكل أسرع من السلام والاستقرار والتعاون.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.